

بين العلمين

الشيخ الصدوق و الشيخ المفيد



آيت الله العظمى صافي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين العلمين الشيخ الصدوق والشيخ المفيد

کاتب:

آیت الله شیخ لطف الله صافی گلپایگانی

نشرت فی الطباعة:

کنگره جهانی هزاره شیخ مفید - قم

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٥ | الفهرس |
| ٧ | بين العلمين الشيخ الصدوق و الشيخ المفيد |
| ٧ | اشاره |
| ٧ | اشاره |
| ٩ | المقدمه |
| ١٣ | كتابان قيما |
| ١٣ | اشاره |
| ١٥ | الاعتقاد في التوحيد |
| ٢٢ | الاعتقاد في صفات الذات وصفات الأفعال |
| ٢٥ | الاعتقاد في التكليف |
| ٢٥ | الاعتقاد في أفعال العباد |
| ٢٨ | الاعتقاد في نفى الجبر والتفويض |
| ٣٢ | الاعتقاد في الإراده والمشيه |
| ٣٤ | الاعتقاد في القضاء والقدر |
| ٣٩ | الاعتقاد بالفطره |
| ٤١ | الاعتقاد في الاستطاعه |
| ٤١ | الاعتقاد في البداء |
| ٤١ | الاعتقاد في التناهي عن الجدل |
| ٤٢ | الاعتقاد في اللوح والقلم |
| ٤٤ | الاعتقاد في الكرسي |
| ٤٤ | ولم يستدرک علی الصدوق فی هذا الباب. |
| ٤٤ | الاعتقاد في العرش |
| ٤٦ | الاعتقاد في النفوس والأرواح |

| | |
|----|--|
| ٥١ | الاعتقاد فى الموت |
| ٥٥ | المسأله فى القبر |
| ٥٥ | الاعتقاد فى الأعراف |
| ٥٦ | الاعتقاد فى العقبات |
| ٥٧ | فى باب الحساب والميزان |
| ٥٧ | اشاره |
| ٥٩ | الاعتقاد فى الجنة والنار |
| ٦١ | الاعتقاد فى كيفيه نزول الوحي |
| ٦١ | الإعتقاد فى نزول القرآن |
| ٦٢ | الاعتقاد فى مَبْلَغ القرآن |
| ٦٢ | الإعتقاد فى الأنبياء والرسل والحجج والملائكه |
| ٦٢ | الإعتقاد فى العصمه |
| ٦٥ | الاعتقاد فى نفى الغلو والتفويض |
| ٦٦ | الإعتقاد فى الظالمين |
| ٦٦ | الإعتقاد فى التقية |
| ٦٧ | الإعتقاد فى آباء النبى صلى الله عليه و آله |
| ٦٧ | الإعتقاد فى العلويه |
| ٦٩ | الإعتقاد فى الأخبار المفسره والمجمله |
| ٦٩ | الإعتقاد فى الحظر والإباحه |
| ٧٠ | الإعتقاد فى الأخبار الوارده فى الطب |
| ٧١ | الإعتقاد فى الحديثين المختلفين |
| ٧٢ | تعريف مركز |

بین العلمین الشیخ الصدوق و الشیخ المفید

اشاره

سرشناسه: صافی گلپایگانی، لطف الله، ۱۲۹۸ -

عنوان و نام پدیدآور: بین العلمین الشیخ الصدوق و الشیخ المفید / ترجمه لطف الله الصافی؛ ترجمه محمدرضا آل صادق.

مشخصات نشر: قم: کنگره جهانی هزاره شیخ مفید (ره)، ۱۳۱۴ ق. = [۱۳۷۲].

مشخصات ظاهری: [۵۹] ص.

فروست: المقالات و الرسائل؛ ۱۸.

وضعیت فهرست نویسی: فهرست نویسی توصیفی

یادداشت: عربی.

یادداشت: عنوان دیگر: المقالات و الرسائل = مجموعه مقالات کنگره شیخ مفید (ره).

یادداشت: کتابنامه به صورت زیرنویس

عنوان دیگر: المقالات و الرسائل = مجموعه مقالات کنگره شیخ مفید (ره).

شناسه افزوده: آل صادق، محمدرضا، مترجم

شناسه افزوده: کنگره جهانی هزاره شیخ مفید (۱۳۷۲ : قم)

شماره کتابشناسی ملی: ۱۲۹۵۲۷

ص: ۱

اشاره

ص: ٣

المقدمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أبى القاسم محمد وآله الطاهرين

لا ريب فى أن للاعتقاد الصحيح أو الفاسد تأثيراً كبيراً فى تقدّم الإنسان ورفيه وكماله وسعادته، وبناء شخصيته فى الدنيا والآخرة، أو انحطاطه وتأخره فيهما. فالعقيدة هى التى تدفع الإنسان إلى العمل والنشاط والتضحيه والإيثار، والعقيدة هى التى تسوق إلى النهضه والثوره والمقاومه والثبات فى الجهاد والحرب، وهى من وراء السلام والإعمار أو الدمار.

وإن مظاهر التمدن والحضاره التى تبدو فى صور مختلفه كلها ناشئه عن العقيدة.

فالمسجد تبنيه العقيدة، ومعبد الأصنام ترعاه العقيدة أيضاً، ومراحل النمو السياسى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى فى كل أمم أو قوم إنما ترتبط بعقيدتهم.

والمحور فى تبليغ الأنبياء والرسل هدايتهم العقيدة، العقيدة بالتوحيد وسائر الاعتقادات التزيهه عن الخرافات.

وقد أوضح نبينا الأكرم محمد صلى الله عليه وآله للبشرية بكلمه طيبه وهى:

ص: ٤

لا إله إلا الله عقيدته التوحيد، ونفى الشرك وجعلها أساس دعوته وتبليغه، وإن قسماً مهماً من آيات القرآن المجيد يدعو إلى الاعتقاد الصحيح والعقائد الحق.

والمسائل الأخلاقية والعبادية والعملية تعدّ في المرحله الثانيه والثالثه من مراحل هدايه الأنبياء وتعاليمهم للبشر (بعد مرحله التوحيد)، والفقه الأكبر الذى هو حسن المعرفة بالله تعالى، الشامل لجميع المسائل الاعتقادية كالتوحيد والنبوه والإمامه والمعاد، إنما هو الإيمان والاعتقاد بهذه الحقائق.

وجميع المواجهات التى كان يقوم بها المشركون بوجه خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله إنما كانت مواجهات لما كان يبيده من اعتقاده!

وعلى كل حال، فإنه ما لم تصح عقيدته الإنسان والمجتمع وتخلص من الخرافات و تنتزه عن الأوهام، فلا سبيل للمجتمع إلى الرقى الحقيقى والرشد والتقدم، بل حتى لو قدر له أن يتقدم فى المظاهر المادية أو الظواهر الاقتصادية فإن ذلك سيحدث له صعوبات ومشاكل، وسيبتلى بالظلم والاستكبار والاستعلاء، ولذا فإن انحراف العقيدة وتلوّن الاعتقاد أشد خطراً من أى سقم ومرض.

ومن أجل حفظ العقيدة جاء الاسلام بتعاليم مهمه لصيانته المجتمع عن الانحراف العقائدى والفساد الفكرى، لئلا يختطف سراق العقيدة هذه الثروه الإنسانيه النفيسه التى لانظير لها، فكان من هذه التعاليم والفرائض

ص: ٥

المهمه وجوب كشف البدع والبراءه من أهل البدع، والرد على شبهاتهم، وتحريم نشر عقائدهم الفاسده، ومنع نشر كتب الضلال، ووجوب إبطال الباطل وإظهار الحق، وأمثال هذه التكاليف من أجل صيانه العقائد عن الانحراف، وحمايه ثغور المسلمين الفكرية والعقائديه.

فمثل هذا التحذير (من أصغى الى ناطق فقد عبده) والتأكيد على مجالسه العلماء والاجتنب عن مجالسه أهل البدع إنما كان لهذا الغرض.

وما يأمر به القرآن الكريم في قوله تعالى «وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره» (١)

وفي قوله تعالى «إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم» (٢) كل ذلك للحفاظ على العقائد والأخلاق وصونها.

فعلى كل مسلم أن يفكر في عقائده ليضمن إلى مطابقتها لتعاليم القرآن المجيد وإرشاداته، وتعاليم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسيرته. وليخلص نفسه من خطر الضلال.

والمرجع الأول أو الأساس لبلوغ الإنسان هذا الهدف هو القرآن المجيد، والأحاديث المتواتره المقطوعه الصدور التي رواها رواه أحاديث علوم أهل البيت عليهم السلام وحمله علومهم.

١- الأنعام: ٦٨

٢- النساء: ١٤٠

ص: ٦

ثم عليه أن يعرض دينه في الدرجة الثانية على العلماء المتعمقون في القرآن والحديث، وليس الغرض من الرجوع إليهم في العقائد تقليدهم فيها، بل من أجل أن يتعلم منهم ويصل إلى اليقين والاعتقاد بالاستدلال المناسب في كل باب.

ومن جملة السبل لتصحيح مباني الاعتقاد الإسلامي مطالعة الكتب التي ألفها أساطين العلماء أمثال الصدوق، والشيخ المفيد، والشيخ المجلسي (١) والشيخ البهائي، والشهيدان ونصير الدين الطوسي وغيرهم من الأعظم ممن كتب في الاعتقادات.

ولا يخفى أن كتب الاعتقادات والعقائد في أصول الدين وسائر عناوينه كثيرة جداً، يضاف إليها ما كتب بكثرة في بعض المسائل الاعتقادية بوجه خاص، كالتوحيد والنبوه والإمامه.

والهدف من تأليف هذه الكتب هو أن لا يضيف ذوو الأهواء والأغراض والمبدعون شيئاً على العقائد والمعارف الإسلامية، بل تبقى مسائلها الاعتقادية مصونة عن النقيصه والزيادة أولاً، ثم للرد على أولئك الذين ينسبون العقائد الفاسدة حصوماً للمسلمين وخاصة شيعه أهل البيت عليهم السلام. والفائدة الثالثة هي أن ينظر المسلمون فيها ليصححوا اعتقاداتهم

١- من الطريف أن نذكر هنا أن هذه (الاعتقادات) التي جمعها العلامة المجلسي في ٧٥٠ بيتاً، وفقاً لما يرويه المحدث النوري في ليله من اخريات ليالي محرم الحرام سنة ١٠٨٦ هـ - ق في مشهد الرضا عليه السلام، هي حسب تصورنا دليل على تأييده من عند الله لاستحضاره الذهني وإحاطته الشاملة، وهي كسائر التوفيقات التي لا نظير لها التي كانت من نصيب مفخره الإسلام المجلسي قدس سره.

ص: ٧

ويعرفوا آراء علماء مذهبهم.

ومما لا ينبغي أن يجهل أن بعض هذه الكتب اذا اشتملت على مسائل لا يجب الاعتقاد بها في حد نفسها، فالهدف منها أن تشمل الثقافه الإسلاميه جميع المسائل التي تتعلق بالمعارف الإسلاميه من تفسير، وقصص أنبياء، وما يجرى في القيامه وعالم البرزخ، والملائكه والجنه والنار، والأمر الأخرى المستفاده من الكتاب العزيز والأحاديث الشريفه، ولثلا- يؤول أحد القرآن أو الحديث حسب ظنه وسليقته على خلاف ظواهره، وعلى خلاف الأصول المقبوله في التفسير فيعد ذلك عرفاناً أو فلسفه من نفسه، ثم ينسبه إلى الإسلام وأولياء الإسلام.

من أجل ذلك كانت مطالعه كتب العقائد مفيده جداً، نافعه في الوعي والمعرفه.

كتابان قيما

اشاره

من جمله الكتب القيمه النفيسه التي ألفت في هذا الحقل كتاب الاعتقادات للشيخ الجليل الحافظ لأسرار علوم آل البيت عليهم السلام الشيخ الصدوق وكتاب تصحيح الاعتقاد للشيخ الأعظم فخر الشيعه، وقامع البدع، ورافع رايات الحق الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليهما.

فهذان الكتابان قيما نافعان متضمنان فوائد جمه، وإن مطالعتهما جميعاً تفتح للقراء آفاقاً بعيدة المدى. في كتاب الاعتقادات مسائل يجب على الكل الاعتقاد بها، كما ذكرت إلى جانبها مسائل لا يجب الاعتقاد بها،

ص: ٨

وفى بعض الموارد أُثيرت بحوث فقهيه وفرعيه وعمليه، وهى تحت عنوان (اعتقادنا) ولم يفرق بين هذه المسائل لامن قبل الشيخ أبى جعفر الصدوق نفسه، ولا من قبل أبى عبدالله المفيد.

وما هو مسلم فى المسائل التى لايجب الاعتقاد بها أنه ينبغى أن يكون الاعتقاد بها غير مخالف للمسائل والاعتقادات الواجبه الأصلية، ولا مخالفاً لضروريات الدين، لكن لايلزم أن يكون الإنسان معتقداً بها أو بكيفيات بعضها، وإن كان يجب الاعتقاد بأصلها.

فمثلاً- فى باب الاعتقاد فى التكليف: لو اعتقد بأن الله تعالى يكلف بما لايطاق لكان ذلك منافياً للعقيدة بعدل البارى، و تنزهه عن الصفات والأفعال القبيحه، إلا أنه لايلزم مع الاعتقاد بتنزه الله تعالى عن فعل القبيح، الالتفات إلى تفاصيله مثل أنه تعالى لايكلف بما لايطاق.

وفى باب الجبر والتفويض: الإعتقاد بالجبر المستلزم إثبات صدور الظلم والقبيح عن الله مناف للاعتقاد بالعدل، والاعتقاد بالتفويض فى بعض معانيه مناف للتوحيد، إلا- أن عدم الالتفات الى (الأمر بين الأمرين) إذا لم يكن مفهومه العقيدة بأحد الأمرين لاوجب الخروج عن الإيمان، فليست معرفه الأمر بين الأمرين شرطاً فى الإيمان.

وفى مسأله الوحي: يجب الاعتقاد بالوحي وارتباط النبى بعالم الغيب، ورسالته من قبل الله ونبوته، لكن لايجب الاعتقاد بكيفيه ذلك وإن افترضنا إمكان معرفته واستيعابه.

ص: ٩

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في الاعتقادات مما لسانا في صدد استقصائه، ولعلنا سنشير إلى بعضها خلال بحثنا في أبواب هذين الكتابين.

والآن نود بمراجعتنا لهذين الكتابين أن نجلس بين يدي نابغتين في الحديث والكلام وعَمَدَيْن في معارف الدين، ونَهْل من مَعِينهما الفياض، ونقتطف من ثمار علومهما اليناعة.

الاعتقاد في التوحيد

وأول باب فتحه أبوجعفر عليه الرحمة في هذه الرسالة الموسومة بالاعتقادات باب له تقدم مطلق على جميع الأبواب، وهو باب التوحيد الذي عبر عنه ب- (باب اعتقاد الإمامية في التوحيد) ثم قال:

(إعلم أن اعتقادنا في التوحيد: أن الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شيء، قديم لم يزل ولا يزال سمياً بصيراً، عليمًا حكيمًا، حيًا قيومًا، عزيزاً قدوساً، عالماً قادراً غنياً، لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض ولا خط ولا سطح، ولا ثقل ولا خفة، ولا سكون ولا حركة، ولا مكان ولا زمان، وإنه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه، خارج (عن الحدين) حد الإبطال وحد التشبيه).

ثم واصل هذه الكلمات الرفيعة العرفانية مشيراً إلى بعض آيات القرآن وتفسيرها.

ومنها: هذه الآيات الكريمة «يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود ..

ص: ١٠

وهم سالمون» (١) فقال في مقام نفى توهم دلالة الساق على ساق الرجل: الساق وجه الأمر وشدته.

وقال المفيد قدس سره أيضاً

«يوم يكشف عن ساق»

يريد به: يوم القيامة ينكشف فيه عن أمر شديد صعب عظيم وهو الحساب والمدافعة على الأعمال والجزاء.

ومنها هذه الآية «والسماء بنيناها بأيدي» (٢) فقال في تفسيرها: الأيد: القوه، ومنه قوله تعالى «واذكر عبدنا داود ذا الأيد» (٣) يعني ذا القوه.

وجاء في كلام المفيد (ومضى في كلام أبي جعفر رحمه الله شاهد اليد عن قدره قوله تعالى (واذكر عبدنا داود ذا الأيد» فقال: ذو القوه).

قال الشيخ المفيد: وفيه وجه آخر وهو أن اليد عبارة عن النعمة قال الشاعر:

له على أياد لست أكفرها وإنما الكفر ألا تشكر النعم

فيحتمل أن قوله تعالى «داود ذا الأيد» أن يريد به: ذا النعم، ومنه قوله تعالى «بل يدها مبسوطتان» (٤).

أقول: كأنه اشتبه الأيد المفرد الذي هو بمعنى القدره والقوه بالأيد الذي

١- القلم: ٤٢ و ٤٣

٢- الذاريات: ٤٧

٣- ص: ١٧

٤- المائدة: ٦٤

ص: ١١

جمع يد، والشيخ أبو جعفر فسّر الآية على الأيد المفرد لا على الأيد الذي هو جمع، والشيخ أبو عبد الله فسّره على ما هو جمع اليد. والظاهر هو الأول.

ومنها تفسيره لهذه الآية «نفخت فيه من روحي» (١) إذ قال: (وهو روح مخلوقه جعل الله منها في آدم وعيسى، وإنما قال (روحي) كما قال بيتي وعبدى وجنتي، أي مخلوقى ونارى وسماي وأرضي).

وقد استدرك الشيخ أبو عبد الله المفيد على هذا التفسير فقال: (ليس وجه إضافه الروح إلى نفسه والبيت إليه من حيث الخلق فحسب، بل الوجه في ذلك التمييز لهما بالأعظام والإجلال).

لكن هذا الاستدراك على الصدوق كما يبدو - غير موجه لأن الظاهر أن الغرض من وصف الروح بقوله: (هي روح مخلوقه)، بيان حدوث الروح ومخلوقيتها وإثبات صفات الحدوث والمخلوقيه لها، ودفع توهم عدم حدوثها لا أنه لم يلتفت الى أن الاضافه تكريميه وتشريفيه، ويكفي دليلاً على التفاته إلى هذه اللطيفه أنه في مقام التشبيه شبه إضافه الروح بإضافه البيت إلى ذاته المقدسه.

ومن الآيات التي فسرّها الصدوق في هذا الباب في رفع توهم المجسمه

ص: ١٢

قوله تعالى «يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي» (١) فقال: إن المراد: بقدرتى وقوتى.

وقد استدرك عليه الشيخ المفيد فقال: هذا يفيد تكرار المعنى فكأنه قال: بقدرتى وقدرتى، أو بقوتى وقوتى، إذ القدره هى القوه والقوه هى القدره، بل المراد من (بيدي) هو: بنعمتى، والمراد منهما نعمه الدنيا ونعمه الآخرة و (الباء) فى قوله تعالى (بيدي) تقوم مقام اللام واللام لام الغايه، أى خلقت لنعمتى كما قال فى سورة الذاريات «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون» (٢)

ثم قال: وفى تأويل الآيه وجه آخر وهو أن المراد باليدين فيهما هو القوه والنعمه فكأنه قال: خلقت بقوتى ونعمتى، وفيه وجه آخر وهو أن إضافه اليدين إليه إنما اريد تحقق الفعل وتأکید إضافته إليه وتخصيصه به دون ما سوى ذلك من قدره أو نعمه، وشاهد ذلك قوله تعالى: «ذلك بما قدّمت يداك» (٣) والعرب تقول «يداك أوكتا، وفوك نفخ».

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الصدوق قال فى تفسير الآيه أيضاً «بل يداه مبسوطتان» يعنى نعمه الدنيا ونعمه الآخرة.

١- ص: ٧٥

٢- الذاريات: ٥٦

٣- حج: ١٠

ص: ١٣

وربما استفيد ذلك من قول اليهود «يد الله مغلوله» (١) حيث ذكروا اليد مفردة بمعنى أن اليهود لما كانوا غير معتقدين بعالم الآخرة، بل كانوا يعتقدون بنعمه الدنيا وهذا العالم فحسب، فإنهم عبروا عن ذلك باليد، وبما أنهم كانوا يزعمون أن هذا العالم يجرى لوحده وأن الله فرغ منه وخرج عن أمره، فقد أنكروا استمرار نعمه الله وإفاضه فيضه، ولذا فقد عبر عن قولهم «يد الله مغلوله».

وفي عبارته «بل يدها مبسوطتان» رد على الاعتقادين الفاسدين، وذلك بأن الدنيا ونعمتها واستمرارها منه سبحانه، والآخرة ونعمتها واستمرارها من قبله أيضاً. فالله لم يفرغ من الأمر و «كلُّ يوم هو في شأن» (٢).

أما تفسيره لقوله تعالى «لما خلقت بيدي» حيث اعتبر الباء بمعنى اللام وجعل اللام للغاية فيبدو بعيداً، أضف إلى ذلك أن لفظي القوه والقدره ليسا مترادفين بمعنى واحد، فمعناهما مختلف بحسب اللغة، ولذا فقد قيل في الأسماء الحسنى لله: إن معنى القادر غير معنى القوى.

وبعد هذا نقول: يبدو أن أظهر الوجوه في تفسير الآية الشريفه هو الوجه الثالث من الوجوه التي أشار إليها المفيد، وهو بما أن ظهور قدره الإنسان إنما تكون بكتلى يديه، وبكتلى اليدين تتجلى قدره بصورة أكمل وأكثر لذا فقد بين بهذا التعبير ظهور كمال قدره الله في خلق آدم وعبر

١- المائدة: ٦٤

٢- الرحمن: ٢٩

ص: ١٤

عن ذلك (بيدي)، وليس المراد منه أن قدره الله لها مراتب، وليس حالها حال المقدورات كالإنسان مثلاً، إذ لا يستطيع أن يحمل بيد واحدة ما ينبغي حمله بيديه معاً.

وفي علم الله وقدرته لا يوجد هذا التفاوت والاختلاف بالنسبة إلى المقدورات والمعلومات، لكن قدره الله الواسع غير المتناهي، هي التي أظهرها بخلق المخلوقات الصغيره والكبيره، وما يرى وما لا يرى، والإنسان والحيوان، والملائكة والمجردات، والنمل والجراد، والذره الخ.

وفي ذكر بيان وجود الإنسان إظهار للقدره بصوره أجلى، ومن أفراد البشر الكاملين آدم عليه السلام وسائر الأنبياء، وخاصة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وأوصيائه، فهم أكمل وأجلى وأتم صورة لإظهار قدره الله.

ولهذه الجبهه كان التعبير «بيدي» في خلق آدم أكثر ملائمه ومناسبه وموافقه للبلاغه. والله هو العالم بمراده.

ومن جمله الآيات التي فسّرها الصدوق في هذا الباب، دفعاً لتوهم النقص في ذات الباري تعالى، هذه الآيات «يخادعون الله وهو خادعهم» (١) وقوله تعالى «ومكروا ومكر الله» (٢) و «الله يستهزئ بهم» (٣) فقال: وفي القرآن (يخادعون الله وهو خادعهم) وفيه أن (الله يستهزئ بهم)

١- النساء: ١٤٢

٢- آل عمران: ٥٤

٣- البقرة: ١٥

ص: ١٥

وفي القرآن «سخر الله منهم» (١) وفيه «نسوا الله فأنسيهم» (٢) ومعنى ذلك كله أنه عز وجل يجازيهم جزاء المكر، وجزاء المخادعة، وجزاء الاستهزاء، وجزاء النسيان، وهو أن ينسيهم أنفسهم كما قال عز وجل «ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم» (٣) لأنه عز وجل في الحقيقة لا يمكر ولا يخادع ولا يستهزئ ولا يسخر ولا ينسى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقد استدرك المفيد عليه قائلاً (هو كما قال إلّا أنه لم يذكر الوجه في ذلك، والوجه أن العرب تسمى الشيء باسم المجازي عليه للتعلق فيما بينهما والمقارنه، فلما كانت المجازي عليها مستحقه لهذه الأسماء كان الجزاء سمي بأسمائها (ص ٢١).

ثم استشهد بهذه الآية «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا» (٤) ثم قال «فسمى ما يأكلون من الطيبات تسميه النار وجعله نارا لأن الجزاء عليه النار».

وبديهي أنه إذا كان غرض المفيد من الاستشهاد بهذه الآية لبيان أنه بمجرد المقارنه بين الجزاء والمجازي عليه يطلق أحدهما على الآخر كما هو

١- التوبة: ٧٩

٢- التوبة: ٦٧

٣- الحشر: ١٩

٤- النساء: ١٠

ص: ١٦

الحال في آيات المكر والخديعة والاستهزاء، حيث اطلق الجزاء وأريد به المجازى عليه، وفي هذه الآية انعكس الأمر فاطلق المجازى عليه مكان الجزاء وهو النار، فذاك إتمام للمطلب.

وقد استدرك المفيد على الصدوق في تفسير قوله تعالى «نسوا الله» فقال: النسيان في اللغة هو الترك والتأخير، وبناء على هذا فمعنى (نسوا الله) تركوا إطاعه الله ومعنى «نسيهم» تركهم من ثوابه، ومعنى قوله تعالى «أنساهم أنفسهم» أى ألجأهم إلى ترك تعاهدها إلخ. لكن يمكن أن يقال إن المتبادر إلى ذهن العرف هو تفسير الصدوق والله أعلم.

الاعتقاد في صفات الذات وصفات الأفعال

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق:

«كلما وصفنا الله تعالى من صفات ذاته، فإنما نريد بكل صفة منها نفى ضدها عنه عز وجل ونقول: لم يزل الله عز وجل سمياً بصيراً عليمًا حكيمًا قادرًا عزيزًا حيًا قيومًا واحدًا قديمًا، وهذه صفات ذاته (ص ٨) ولانقول: إنه عز وجل لم يزل خلاقاً فاعلاً شائياً مريداً راضياً ساخطاً رازقاً وهاباً متكلماً، لأن هذه الصفات صفات أفعاله وهى محدثه لايجوز أن يقال: إن الله لم يزل موصوفاً بها».

أما المفيد فقد استدرك على الصدوق فقال:

صفات الله تعالى على ضربين، أحدهما: منسوب إلى الذات فيقال:

ص: ١٧

صفات الذات وثنائيهما: منسوب إلى الأفعال، فيقال: صفات الأفعال والمعنى في قولنا: صفات الذات أن الذات مستحقة لمعناها استحقاقاً لازماً لا لمعنى سواها، ومعنى صفة الفعل: أن الله - بوجود الفعل وصدوره عنه - يوصف بالفعل وبدونه، أو كما قال المفيد: قبل وجوده لا يوصف به.

فصفات الذات تطلق على الذات، والله متصف بها دون واسطه معنى آخر غير ذاته جل وعلا، إلّا أن اتصافه بصفه الفعل بواسطه معنى آخر وهو صدور الفعل عنه.

وقال: إن صفات الذات لا يصح لصاحبها الوصف بأضدادها ولاخلوه منها، وأوصاف الأفعال يصح الوصف لمستحقيها بأضدادها وخروجها عنها، ألا ترى أنه لا يصح وصف الله تعالى بأنه يموت، ولا بأنه يعجز، ولا بأنه يجهل، ولا يصح الوصف بكونه حياً عالمياً قادراً ويصح الوصف بأنه غير خالق اليوم ولا رازق لزيد ولا محيي لميت، الخ.

وتوضيحاً لذلك نقول: الظاهر أن الصدوق أراد من قوله

«كلما وصفنا الله تعالى من صفات ذاته فإنما نريد بكل صفة منها نفى ضدها...»

نفى الصفات الزائدة على الذات فلانقول

«الله علمٌ وعالم ذاته وعلمه».

كأنه أراد أن يقول: إن مدلول العالم والقادر ... وما يفهم من ذلك مع ملاحظه نفى الصفات الزائدة على الذات: أن الله ليس بجاهل أو الله ليس بعاجز، وبتعبير آخر: لعل مراده أن الفرق بين صفة الذات وصفه الفعل، أن مفهوم صفة الذات هو نفى ضدها عن الله، فمعنى (الله عالم) إثبات

ص: ١٨

العلم لله، أن ضده بهذا المفهوم منفي عن الله، وأن الله ليس متّصفاً بضد ذلك و (ليس بجاهل) الذي مفهومه نفى كل نوع من الجهل كالجهل بالجزئيات، لأن نقيض السالبة الكلية (ليس بجاهل) الموجبه الجزئية (جاهل بالجزئيات) بخلاف قولنا (الله الشافي) أو (الله الكافي) الذي ليس مفهومه أن الله ليس بالشافي و ليس بالكافي. وبهذين المعيارين تتميز صفات الذات عن صفات الفعل.

واللطيفة المهمة الأخرى هنا: هي أنه إذا كانت في الصفات التي ذكرها الصدوق وسائر صفات الله الكمالية، سواء كانت جماليه أو جلالية، ما اختلف فيه أهو صفة الذات أم صفة الفعل، ولم تتضح ماهيتها من الكتاب والسنة، فإن طريق السلامه والنجاه أن تتجنب الخوض فيها ونكتفي بالاعتقاد الإجمالي في مورد الاعتقاد والتدين بها، وأن نعرض عن الجدل والنقاش في مثل هذه الأمور.

وينبغي أن نروى بعض الأحاديث الواردة عن أهل بيت العصمة في هذا المقام لمناسبه الكلام، فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لمحمد بن مسلم «يا محمد، إن الناس لا يزال بهم النطق حتى يتكلموا في الله فإذا سمعتم ذلك فقولوا: لا اله إلا الله الواحد الذي ليس كمثل شئ».»

وروى عنه عليه السلام أنه قال أيضاً «من نظر في الله كيف هو هلك».

كما روى عن أحد الصادقين (إما الباقر أو ابنه أبي عبد الله عليهما السلام) أنه عند ما سُئل عن شئ ع من الصفه «رفع يده إلى السماء ثم قال: تعالى

ص: ١٩

الجبار تعالى الجبار من تعاطى ما ثمَّ هلك!».

وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: (إن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم الله عن الإقتحام على السدد المضروبه دون الغيوب، إقراراً بجهل ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فقالوا (آمنا به كل من عند ربنا) (١) وقد مدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً، وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخاً).

الاعتقاد في التكليف

لم يستدرك الشيخ أبو عبد الله المفيد في هذا الباب على الشيخ الصدوق رحمه الله وخلاصه كلام الشيخ أبي جعفر هو أن الله تعالى لم يكلف عباده إلا دون ما يطيقون واستشهد بقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (٢) ثم فسّر الوسع بأنه (دون الطاقة) كما تمسك بحديث روى عن الصادق عليه السلام في هذا الشأن أيضاً.

الاعتقاد في أفعال العباد

قال الصدوق عليه الرحمة: اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنه لم يزل عالماً بمقاديرها.

وقد استدرك الشيخ المفيد قدس سره على الشيخ أبي جعفر بقوله:

١- آل عمران: ٧

٢- البقرة: ٢٨٦

ص: ٢٠

الصحيح عن آل محمد صلى الله عليه وآله أن أفعال العباد غير مخلوقة لله، والذي ذكره أبو جعفر قد جاء به حديث غير معمول به ولا مرضى الإسناد، والأخبار الصحيحة بخلافه، وليس يعرف في لغة العرب أن العلم بالشئ هو خلق له، ولو كان ذلك - كما قال المخالفون للحق - لوجب أن يكون من علم النبي صلى الله عليه وآله فقد خلقه، ومن علم السماء والأرض فهو خالق لهما، ومن عرف بنفسه شيئاً من صنع الله تعالى وقرره في نفسه لوجب أن يكون خالقاً له. وهذا محال لا يذهب وجه الخطأ فيه على بعض رعيه الأئمة عليهم السلام فضلاً عنهم ...

فأما التقدير فهو الخلق في اللغة لأن التقدير لا يكون إلا بالفعل، فأما بالعلم فلا يكون تقديراً ولا يكون أيضاً بالفكر، والله تعالى متعال عن خلق الفواشش والقبائح على كل حال.

وعقب على ذلك بروايه عن أبي الحسن الثالث عليه السلام فقال: إنه سئل عن أفعال العباد ف قيل له: هل هي مخلوقة لله تعالى؟ فقال عليه السلام: لو كان خالقاً لها لما تبرأ منها، وقد قال سبحانه «الله يرى» من المشركين ورسوله^(١) ولم يرد البراءة من خلق ذواتهم وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم. ثم ذكر الإمام عليه السلام ما جرى بين أبي حنيفة والإمام موسى بن جعفر عليهما السلام في هذا المقام واستشهد ببعض الآيات التي تدل على تنزه الله عن

ص: ٢١

فعل القبيح.

ونحن نقول في هذا البحث: من المتيقن به أن الشيخ الصدوق كالشيخ المفيد لا يرى أن الله فاعل أفعال العباد، وما ذكره الشيخ المفيد من الآيات والروايات فيه تطابق نظر ووحده رأى بينه وبين الشيخ الصدوق إلا أنه هنا أراد أن يفسر ظواهر من قبيل «الله خالق كل شىء» (١) أو «كل من عند الله» (٢) ففي الوقت الذى يكون الإنسان نفسه فاعل أفعال نفسه، لكن لما كان العلم بما فيه من هذا النظام والترتيب والتقدير، ومن جملة كون الإنسان مختاراً هو فعل الله ومحكوم تقديره، فمن هذه الجهة يكون صدور المعصية والقبيح من الإنسان باختياره بتقدير الله ومن لوازم خلقه وتقديره وآثارهما أيضاً، لذا فلو قيل بأن أفعال العباد هي مخلوقة من الله، فإنه لم يقع فى ذلك خلاف ولا إثبات نقص واستناد قبيح إليه سبحانه، ولعل ذلك هو معنى الحديث القدسي:

«يا بن آدم بمشيئتي كنت أنت الذى تشاء لنفسك».

وبديهي أن العالم بالمقادير هو خالق التقادير، ومن هذا المنطلق جاز أن يطلق عليه خالق المقادير، وهذا هو غير الفعل المتعلق بالتقدير الواقع فى التقدير، كما أن تقدير أمور عالم الخلق ونظامه المقدر والمقرر، غير العلم بالنظام والتقدير، وعلم الله وإن كانت حقيقته التى هي حقيقته الذات

١- الزمر: ٦٢

٢- النساء: ٧٨

ص: ٢٢

عينها غير معلومه لأحد، إلا أننا نعلم هذا القدر وهو أن غير العلم مخلوق. إذن فلا يمكن القول: بأنه إذا كانت أفعال العباد مخلوقه بخلق التقدير فمن علم النبى فقد خلقه.

والانصاف أنه لا يرد على الصدوق أى إشكال، وما قاله الصدوق وتوضيحنا عليه هو ما قاله الشيخ المفيد فى ذيل «باب الجبر والتفويض».

وعلى كل حال فما قاله المفيد هو الحقيقة عينها، وهو أن «الله تعالى متعال عن خلق الفواحش والقبائح على كل حال» وهذه حقيقة يعتقد بها الصدوق وأهل العلم جميعاً والشيعة قاطبه، والآيات والروايات صريحة فى ذلك، ولا يهتم أى شيعى بغير هذا الاعتقاد.

أما الاستدلال بخصوص الآية «ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت»^(١) فمحل نظر وتأمل، لأننا إذا لم نقل: إن الخلق - هنا - ظاهر فى معناه المصدري وهو الإيجاد، لا بمعنى اسم المصدر، فإن المعنى الثانى ليس بأرجح من المعنى الأول.

الاعتقاد فى نفى الجبر والتفويض

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق اعتقادنا فى الجبر والتفويض قول الإمام الصادق عليه السلام

«لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين»

فقل له: وما

ص: ٢٣

أمر بين أمرين؟ فقال: ذلك مثل رجل رأته على معصيته فنهيته فلم ينته، فتركته، ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته، كنت أنت الذي أمرته بالمعصية.

ولتوضيح هذا الحديث الشريف وقبل التعرض إلى كلام الشيخ أبي عبد الله المفيد نقول: يحتمل أن يكون المراد أن الأمور غير مفوضة إلى الناس أنفسهم، وإلّا لكان كل من التكليف والأمر والنهي في غير محله، كما أن الاختيار لم يسلب منهم، وإلّا لما كان يتحقق منهم العصيان في التكليف.

وهذا البيان يكون وجيهاً في صوره ما لو كان المراد من التفويض هو التفويض المطلق أي الأعم من التفويض التكويني والتشريعي، لأن التفويض التشريعي ينتفى بهذا البيان.

ويمكن أن يبين بهذا النحو وهو أن الأمر بين الأمرين، يعني أن نهى العبد عن المعصية لا يكون سبباً عن صدّه عن المعصية، وتركه على حاله لا يكون دافعاً له إلى المعصية، وفي هذا الأمر «الوسط» يكون اختياره محفوظاً لكنه ليس بلاكليف ولا مفوض إليه.

إلا أن الشيخ أبا عبد الله المفيد عرف الجبر أولاً فقال: هو الحمل على الفعل ... بالقهر والغلبة، وحقيقته إيجاد الفعل في الخلق دون أن يكون لهم القدره على الامتناع. ثم قال: وقد يعبر عما يفعله الإنسان بالقدره التي معه على وجه الإكراه له على التخويف والإلجاء، أنه جبر، والأصل فيه ما فعل من غير قدره على امتناعه منه حسب ما قدمناه، وإذا تحقق القول في

ص: ٢٤

الجبر على ما وصفناه كان مذهب أصحاب المخلوق هو بعينه، لأنهم يزعمون أن الله تعالى خلق في العبد الطاعة من غير أن يكون للعبد قدره على ضدها والإمتناع منها، وخلق فيه المعصية كذلك، فهم المجبره حقاً والجبر مذهبهم على التحقيق.

ثم قال: والتفويض: هو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال، والإباحة لهم مع ما شاءوا من الأعمال، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات، والواسطة بين هذين القولين: أن الله تعالى أقدر الخلق على أفعالهم ومكنهم من أعمالهم وحدّ لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف والوعد والوعيد، فلم يكن بتمكينهم من الأعمال مجبراً لهم عليها، ولم يفوض إليهم الأعمال لمنعهم من أكثرها الخ... (١).

وتعقيباً على ما قاله هذان الشيخان العظيمان،- بما ذكرناه آنفاً من شرح توضيحي لمفاد الرواية التي رواها الشيخ الصدوق عليه الرحمة ينكشف أن التفويض عندهما جميعاً بمعنى واحد.

كما ينبغي أن نستدرك قائلين: إن التفويض اطلق على معنيين آخرين:

أحدهما: تفويض الخلق والرزق إلى الأئمة عليهم السلام كما روى عن الإمام الرضا عليه السلام حيث قال (من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليه فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله فوّض الخلق والرزق إلى حججه

ص: ٢٥

عليهم السلام فقد قال: بالتفويض. فالقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك».

وما يلمس من خلال هذا التعريف: أن مورد الجبر والتفويض ليس واحداً، فالجبر فى مورد أفعال العباد، والتفويض فى أمر الخلق والرزق، ووفقاً لهذا التعريف، فإنّ تصور الأمر بين الأمرين اللذين هما فى مورد واحد يكون بغير موضوع.

والمعنى الثانى: أن العباد فى أفعالهم مخيرون وهم فى غنى واستقلال عن المدد الإلهى وقوته، وأعمالهم تصدر دون حوله وقوته، ولا توجد فى البين مسائل من قبيل التوفيق والخذلان.

والظاهر أن المسألة التى أثّرت بين المتكلمين والأشاعرة والعدلية فى الجبر بمعناه المذكور والتفويض، كانت بهذا المعنى، والحديث الشريف «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين» والأحاديث الكثيرة الأخرى والوجوه المذكورة فى المراد من «الأمر بين الأمرين» تشعر بهذا المعنى وهو أن التفويض فى قبال الجبر، كالرواية الواردة عن محمد بن عجلان، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: فَوْضَ اللَّهُ الأمر إلى العباد؟ فقال: اللَّهُ أكرم من أن يفَوْضَ الأمر إليهم، قلت: فأَجْبِرُ اللَّهُ العباد على أفعالهم؟ فقال: اللَّهُ أعدل من أن يجبر عبداً على فعل ثم يعذّبه عليه.

وقال عليه السلام فى حديث آخر

«اللّٰهُ تبارك وتعالى أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقونه، واللّٰهُ أعزّ من أن يكون فى سلطانه ما لا يريد».

ص: ٢٦

الاعتقاد فى الإرادة والمشيه

ما قاله الصدوق عليه الرحمه فى هذا الباب ليس بمكان من الوضوح يصل إليه فَهْمٌ أمثالى بسهولة، ويستطيع أن يدرك نظرات هذا الرجل العظيم، لذا فنحن فى حدود ما فهمناه واستظهرناه من أقواله فى هذا الشأن نسجل ملاحظتنا فنقول:

الظاهر من كلمات الصدوق أنه عدَّ الإرادة والمشيه بمثابه اللفظين المترادفين، وفرق بينهما وبين الحب والرضا والسخط والكراهه. فما كان متعلق الإرادة والمشيه فهو حتمى الوقوع، وما كان متعلق الحب والرضا فلا يلزم منه الوقوع، كما أن ما هو متعلق السخط والكراهه لا يلزم منه العدم، بل أراد ما يكون متعلق حبه أو كرهه أن يُفعل أو يُترك باختيار الفاعل.

ولايضاح هذا الأمر استشهد بآيات من قبيل «لا يرضى لعباده الكفر»^(١) و «ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً»^(٢) واستعمل عبارات هى محل نقاش، كقوله «شاء أن لا يكون شىء إلا يعلمه» لأن الإراده أو المشيه تتعلق بأمر لا يوجد لولا الإراده والمشيه، أما الشىء الذى لا يكون إلا بعلمه فهذا تحصيل حاصل وواقعيه ثابتة ...

وما ينبغى التنويه عنه هنا أن العبارة فى النسخه المطبوعه عندى من

١- الزمر: ٧

٢- يونس: ٩٩

ص: ٢٧

اعتقادات الصدوق وردت كلمه (بعلمه) في جملة «شاء الله أن لا يكون شىء إلا بعلمه» بالباء الموحده، وإذا أردنا أن نؤول هذه الجملة بما يلي: شاء الله أن لا يقع شىء إلا بسبب علمه، أى: أراد أن لا يقع ما لا يعلمه، فهذا مستلزم للجبر والدور، وهو ما نقله الشيخ المفيد عن قول المجبره الذين لم يصرحوا أن الله أراد المعصيه فيكونوا كفاراً بذلك، فقالوا: يريد أن يكون ما علم كما علم، ويريد أن تكون معاصيه قبائح منهاها!.

والجواب على ذلك: أنه يستلزم الدور لأن اراده (ما علم) - (المعلوم) مثلما وجود زيد - متوقفه على إرادته وجوده، وإرادته الوجود ستكون متوقفه على كونه معلوما ...

وخلصه الكلام هنا - ولعلها تنسجم مع نظرتى هذين الشيخين الجليلين - هي أن النظام المقرر بتقدير الله وتديره في العالم كله، والله عالم به، سيقع وفقاً للنظام المقرر بالإرادة الإلهيه، ومن جملته صدور الأفعال عن العباد باختيارهم متعلق هذه الإراده، أما الكفر والظلم والأعمال القبيحه فلا يرضاهما وقد نهى عنها ولو صدرت عن العباد في هذا النظام فقد اسند صدورهما إليهم أنفسهم، فما هو متعلق الإراده كون العباد مخيرين، ومن هذه الجبهه فإنه لم يجبر العباد ولم يضطرهم على صدور أفعال الخير، ولم يرد أن يضيق عليهم ويثقلهم ويعسر عليهم، لذا فإن جميع العالم يجرى وفقاً لإرادته الله تعالى ومشيتته، ولا يقع شىء خارج إرادته ومشيتته، ومن ذلك أفعال العباد أيضاً فلا تصدر عنهم جبراً، ومع

ص: ٢٨

ذلك فجرىان نظام العالم تحت رعايته ولا حول ولا قوة إلا بالله وهو يجرى بحوله وقوته و «كل يوم هو في شأن».

الاعتقاد في القضاء والقدر

ذكر الصدوق رحمه الله في هذا الباب روايات مهمة وغزيرة جداً، يدرك مضامينها المتصلّعون في المعرفة إلى حدّ ما. وهذه الروايات تشير إلى غموض أمر القدر وعظمه أسرار الخلق ودقائقه، وعجز البشر عن أن يتوصل إلى معرفه جميع أسرار عالم الخلق والأفعال، بحيث يبسط العارفون ألسنه التقديس والتسييح تلقائياً خاضعين خاشعين لله وهم يصغون إلى هذا النشيد الصوفي الرائع:

أنى يحيط بكنه ذاتك عابدأم كيف يرقى للعقاب ذباب

أتحيط بالبحر الخضم فراشهفيماط عن ربّ الوجود حجاب (١)

فسبحان الذى دانت له السماوات والأرض بالعبودية.

والغرض أن هذه الروايات عند أولئك الذين ذاقوا من عين طعم معرفه الله وأسماءه الحسنی، فى منتهى العذوبه.

أما الشيخ أبو عبدالله المفيد فقد أشار فى معنى القضاء إلى أربعة معان بل إلى خمسة معان وهى (الخلق) و (الأمر) و (الإعلام) و (القضاء فى فصل

١- البيتان ترجمه لقول الشاعر: هرگز نرسد به كنه معبود كسى*** چون فهم كند سرّهما را مگسى از روى مثل خداست دریای محیط*** و آن را نكند احاطه هر خار و خسى

ص: ٢٩

الخصومات) و (الفراغ من الأمر) وقد استدلل على هذه المعانى مستشهداً بالقرآن المجيد، وإن كان الأنسب أن يستشهد فى الاستدلال على (الفراغ من الأمر) بقوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة) (١).

وواضح أن المعنى المناسب من هذه المعانى الخمسة للقضاء الذى يقترن ذكره بالقدر، هو: الأمر والحكم الذى يشمل الحكم والقضاء التكويني والحكم والقضاء التشريعي.

وما ورد النهى عن التكلم فيه هو الكلام فى القدر، وليس المراد منه أن الكلام والفحص عن كيفية الأشياء ممنوعان ومنهى عنهما - كما لو أردنا أن نعرف مثلاً مم يتألف الماء وكم هى نسبه عناصره بالمتة، أو نعرف مقدار الهواء والأشياء الأخرى - فكل ذلك ليس منهيأ عنه، وما هو بواد مظلم حتى يكون السلوك فيه خطراً، فاكشاف علل الأشياء الظاهرية والطبيعية والكلام فيها وفى ما هو مبدأ العلوم المتعارفه، كالطب والكيمياء والفيزياء والهيئة وغيرها، كل ذلك غير منهى عنه، بل التدبر والتفكر فيه مما رغبت فيه الآيات وحضت عليه الأحاديث كما يقول القرآن الكريم «وفى الأرض آيات للموقنين، وفى أنفسكم أفلا تبصرون» (٢).

كما أن البحث أو الفحص عن الحكمه من الأحكام الإلهيه وما فيها من

١- الجمعة: ١٠

٢- الذاريات: ٢٠

ص: ٣٠

مصلحه، وهو ما تتناوله أقلام المتكلمين، كل ذلك ليس بحثاً عن القدر، إلا أن يكون البحث فى سلسله أحكام عباديه بحته، ومعرفة أسرارها وعللها لاتتم إلا عن طريق الوحي والنبى الأكرم نفسه صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من بعده الذين هم خلفاءه، فبواسطتهم يمكن استكشافها ومعرفة كنهها، فليس بيان حكمتها تعويلاً على الحدس والتخمين فيها مقنعاً والقول بغير علم فيها منهى عنه.

ولعل المقصود من القدر، الغامضه معرفته والمظلم مسلكه وواديه، هو المعايير والمقادير والنظم الكائنه فى عالم الخلق - غير النظم الظاهرية والأسباب والمسببات المعلومه - والأمور التى لايرقى إليها إدراك البشر والبعيده عن متناول العلوم البشريه، وبعبارة اخرى أسرار الخلق والإيجاد والنظم والأحوال الكليه، العامه الجاريه على العالم وسرّ قسمه الأرزاق.

والخلاصه المنهى عنه هو الأمور التى يكون البحث فيها والفحص عنها، موجباً للشك والحيره والتردد وظهور فلسفه التحير «لست أدري»، وربما تكون مدعاه للاعتراض وسوء الظن، وسالباً لحال الاطمئنان فى النفس وحسن ظن الإنسان بكل ما يجرى فى العالم، ومزلزلاً لركونه وتسليمه لأمر الله الذى يكون فيه فى أحسن الحالات وأسعدها، أى أن السلوك فى هذا الوادى والتفكير فيه لايعيق الإنسان من أن ينتهى إلى هدف، بل يجعله مبتلى بمرض سوء الظن والحيره، وهو من أخطر الأمراض النفسيه، وربما تسوق صاحبها إلى التفكير فى انتحاره وتدمير أحبابه.

ص: ٣١

والكلام الآخر - هنا - الذي فيه مجال للاستدراك على الشيخ المفيد رحمه الله أنه قال: قال الشيخ أبو جعفر في القضاء والقدر: والكلام في القدر منهى عنه، وروى حديثاً لم يذكر إسناده.

فإذا كان مقصوده الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام في جواب رجل سأله عن القدر فأجابه: «بحر عميق فلاتلجه»، فلم يكتف السائل بذلك وسأله ثانية فقال له: «طريق مظلم فلاتسلكه»، ثم سأله ثالثة فقال له: «سر الله فلاتتكلفه»،

وهذا الحديث هو الحديث الثالث من الكتاب القيم توحيد الصدوق وقد رواه في الباب ٦٠ (باب القضاء والقدر والأرزاق والأسعار والآجال عن أبيه على بن الحسين بن بابويه القمي بسند ينتهي إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يذكر مسنده في هذه الرسالة (الاعتقادات) لأنها مختصرة.

واستدراك المفيد الآخر على الصدوق قوله: عول أبو جعفر في هذا الباب على أحاديث شواذ لها وجوه يعرفها العلماء متى صحت و ثبت أسنادها ولم يقل فيه قولاً محصلاً.

نقول: أولاً: لم يكن الصدوق في صدد بيان معنى القضاء، وإنما روى حديثاً قيماً عن زراره أنه سأل الصادق عليه السلام فقال له: يا سيدي ما تقول في القضاء والقدر؟ قال: أقول: إن الله تعالى إذا جمع العباد يوم القيامة سألهم عما عهد إليهم، ولم يسألهم عما قضى عليهم.

ص: ٣٢

وروى نظير هذا الحديث في الباب المذكور من كتابه التوحيد بسند ينتهي إلى ابن أذينة. وروى حديثاً آخر في باب القضاء والقدر من كتابه المشار إليه آنفاً بسند ينتهي إلى الأصبغ بن نباته.

ومع ذلك فإن الصدوق إذا لم يكن هنا قد بين معنى القضاء و ربما أعرض عنه لوضوحه، فإنه ذكر للقضاء في كتابه التوحيد عشر معان، واستشهد لجميع هذه المعاني بآيات القرآن الكريم، بينما لم يذكر المفيد قدس سره هنا أكثر من أربعة معان للقضاء، وإن كانت المعاني العشرة يمكن إرجاعها بعضها إلى بعض، ونحن لسنا في مقام البحث اللغوي عنها هنا، وإنما مقصودنا أن يعلم أن مثل هذه المعاني لم تكن خافية على الصدوق

وثانياً: على أي أساس ومعيار عدت هذه الأخبار من الشواذ، مع أن الصدوق نفسه روى في كتابه التوحيد في باب القضاء والقدر ستة وثلاثين حديثاً؟!.

ومما رواه من الأحاديث في هذا الباب حديث آخر مهيب وقيم جداً وهو

«ألا إن القدر سرٌّ من سرِّ الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله»

وهو الحديث ٣٢ من الباب ٦٠ من كتاب التوحيد.

وعلى كل حال فإننا في هذا الباب نتزوّد من كلمات هذين العلمين ونجلس على خوان نعمه ومائده بسطاًها وأمثالهما للامه الإسلاميه عامه وللعلماء والباحثين خاصه، فشكر الله مساعيهم.

ص: ٣٣

والأولى أن تتأدب في هذه الأبواب بأدب الروايات وأن نتجنب عن الخوض في القدر، والأولى من ذلك أن نقيّد النهى المطلق في هذه الروايات ونعتبره خاصاً بأولئك الذين يعدّ تكلمهم في القدر خلاف مصلحتهم ويعرضهم للضلال.

وعلى أي، فنظن أن إثارة مسأله قضاء الله وقدره والإيمان بها، من فوائدها أن لا يعد أحد أن يد الله لادخل لها في الأمر، ولا يغفل الناس عن التوكل على الله والاستمداد من حوله وقوته، في الوقت نراهم يتوسلون بالأسباب الظاهرية، ولا يسيطوا ألسنه الاعتراض والشك بوجه الحوادث والمصائب المكدره أيضاً، وأن لا ينسوا الحقيقه المشار إليها في الآية الكريمة «عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌّ لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون» (١). فيرضوا بقضاء الله الذي هو (من الأركان الأربعة) وفقاً لتعبير الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، والله هو العالم.

الاعتقاد بالفطره

للشيخ المفيد في بحث الاعتقاد بالفطره رأى آخر غير ما ذهب إليه الشيخ الصدوق

ولتوضيح ذلك نقول: توجد في باب الاعتقاد بالفطره وآيات الفطره وأحاديثها كالحديث «فطرهم على التوحيد» أو (كل مولود يولد على

ص: ٣٤

الفطره)، ثلاثه أوجه:

الوجه الأول: أن المراد من ذلك هو أن الله جعل فطره الإنسان نقيه مقتضيه للتوحيد والعقائد الحقه، وحب الحق والخير، والتصديق بحسن العدل وقبح الظلم، والنفور عن الباطل والشر، بحيث لو لم يحجب هذه الفطره الأمور المخالفه من قبيل سوء التربيه، فالإنسان بنفسه سيهتدى إلى الله ويقر بوجود الصانع كما يتقبل العقائد الحقه عند ما تعرض عليه.

والصدوق في فطره بهذا المعنى وقد بحثنا بتفصيل في «رسالتنا» في تفسير آيه الفطره حول هذا الوجه، وكونه موافقاً لأصول العقائد الإسلاميه في الفطره والأحاديث الشريفه التي تدل على هذا المعنى.

والوجه الثانى: أن معنى «فطر الله الخلق على التوحيد» فطرهم للتوحيد، أى خلق الناس للاعتقاد بالتوحيد، وإلى هذا المعنى ذهب الشيخ الأعظم الشيخ المفيد واختاره.

الوجه الثالث: هو أنه عُبِّرَ عن إرادته التوحيد منهم بالإرادته التكوينية، والظاهر أن المفيد استظهر من كلام الصدوق هذا الوجه فأجاب عن ذلك بقوله: «لو كان الأمر كذلك لكان الجميع موحدين».

وبديهى أنه لو كان الأمر دائراً بين الوجه الثانى والثالث فالقول الصحيح والمعتبر هو قول المفيد (الوجه الثانى) لكن بما أننا قلنا: بأن الوجه المعتبر المستفاد من الآيه والروايات هو القول الأول، وهو ما اختاره الصدوق ظاهراً، وفيه رجحان على القول الثانى ظاهراً.

ص: ٣٥

الاعتقاد في الاستطاعة

اختلاف وجهتي نظر هذين العلمين في باب الاعتقاد أشبه ما يكون بالاختلاف اللفظي، فتعريفنا للاستطاعة بأنها الوجود المقتضى للقدرة، أو الوجود المقتضى للقدرة على الفعل بشرطه، ولما كان عدم القدرة مستنداً إلى عدم المقتضى فمع وجود المقتضى وعدم الشرط، فالمستند هو عدم الشرط. وقد عبر عن الاستطاعة بالمعنى الأول في الآيات والروايات أحياناً، وعبر عنها بالمعنى الثاني في موارد أخرى، فإذا كان المقصود من مصطلح الاستطاعة ما يقابل عدم الاستطاعة والجبر، فالقدرة على الفعل وتركه استطاعة وإن لم يوجد شرط إعمالها، وعلى أي، لا يوجد اختلاف جوهري بين هذين العلمين، أو لانعرفه.

الاعتقاد في البداء

يبدو أن هذين العلمين متفقان في مسألة البداء، وإن كان تعبير المفيد أكثر تفصيلاً ونفعاً، وقد تعرضت لجوانب هذه المسألة في رساله سر البداء

وبوسع القارىء العزيز أن يرجع إلى تلك الرسالة.

الاعتقاد في التناهي عن الجدل

يظهر أن هذين العلمين متفقاً النظر في باب الجدل أيضاً، وإن كان كلام المفيد أبسط وأبين، ولو قلنا: بأن كلام المفيد موضح لكلام الصدوق وشرح له لم نعد في ذلك وجه الصواب.

ص: ٣٦

الاعتقاد في اللوح والقلم

الرواية التي رواها الصدوق في باب (اللوحة والقلم) يحتمل أن يكون المراد منهما الملكين القائمين على اللوح والقلم بأمر الله، وهما يقرآن ما يكتب بقلم قدره ويبلغانه سائر الملائكة.

وأما القول بأن الملائكة يدعون بالألواح والأقلام فغير مستبعد، حيث يكفي في التسميه أدنى مناسبة، وما ورد في حديث (سلسلة الذهب) المعروف الذي رواه الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام وذكر سند الحديث فقال (عن اللوح عن القلم عن الله تبارك وتعالى) الذي يظهر منه أن اللوح والقلم إسمان لملكين.

وعلى كل حال فإن ما ورد في هذه المصطلحات على لسان الشرع من اللوح والقلم والعرش والكرسى، وما يتعلق بعالم الغيب، فمصدر رواياته صحيح حتماً، والاستظهار البدائي منها غير صحيح، وما قاله الصدوق من هذه الجهة قابل للمناقشة، إذ كيف يمكن التعويل على خبر الواحد الذي لا يكون موجباً للعلم، فيدعى الاعتقاد به، ثم يعبر عنه بلفظ (اعتقادنا) الذي يوهم بأنه هو عقيدة الشيعة جميعهم.

وينبغي هنا أن نذكر ملاحظات حول المصطلحات الإسلامية والعقائدية:

أولاً: كل تعريف مخالف للأصول الإسلامية، مثل عدم تنزه الخالق عن صفات المخلوق وشبهه بهم فهو باطل ومردود.

ص: ٣٧

ثانياً: لا يصح التعبير القاطع بالجزم بمحض خبر الواحد خاصة إذا كان سنده ضعيفاً غير قوى، فإنه لا يحصل الاعتقاد واليقين بالخبر الظنى الصدور، وكل تعريف ينافى أصول المذهب أيضاً فى مثل باب (الكرسى والعرش)، وعدم تنزه البارى تعالى عن الجسميه وصفات المخلوق الأخرى فهو فى عقيدته الشيعة باطل ومردود.

أما تعريف العرش بالملك أو المعانى الأخرى، بالاستناد إلى ظاهر اللفظ أو الروايات الشارحه فقابل للطرح، لكن الروايات إذا لم تكن متواتره أو قطعيه الصدور، فلا توجب اليقين والعلم والعقيدة نوعاً، وتجرى فيها قاعده «لا يوجب علماً ولا عملاً».

فكما قال الشيخ المفيد: لا يجوز القطع والعمل بالروايات التى هى أخبار آحاد، أى أن القطع لا يحصل منها عادة، إلا أنها إذا لم يعارض مضمونها أصول المذهب فلا يجوز ردها أيضاً.

وعلى هذا ففى مسئلة الكرسى والعرش إن كان مراد الصدوق من (اعتقادنا) اعتقاد جميع الشيعة، الواجب عليهم، فكيف يمكن أن يحصل الاعتقاد فى شىء غالباً ما يكون سبباً للاحتمال أو الظن؟! فكيف يصح عد هذا المعنى من المسائل الاعتقادية عند الشيعة؟ وإذا كان المراد هو اعتقاد الصدوق شخصياً فلانقاش فيه طبعاً... فقد يحصل لمثله من أخبار الآحاد هذا الاعتقاد بها لوجود القرائن، لكن ذلك لا يلزم منه اعتقاد الآخرين بها، ويكون القول ما قاله الشيخ المفيد عندئذ (إذا كان لمثل

ص: ٣٨

كلمتي (الكرسي والعرش) ظاهر، فيعول على ذلك الظاهر،

وإلا فالوجه الوقوف عندها(١).

الاعتقاد في الكرسي

قال الصدوق رحمه الله: اعتقادنا في الكرسي أنه وعاء جميع الخلق والعرش والسموات والأرض وكل شيء خلق الله تعالى، والكرسي في وجه آخر هو العلم، وقد سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وسع كرسيه السموات والأرض»(٢) قال: هو علمه.

ولم يستدرك على الصدوق في هذا الباب.

الاعتقاد في العرش

يستفاد من كلام الصدوق أن العرش يطلق على مجموع الخلق، ويطلق على «العلم» أيضاً، وروى الشيخ الصدوق هنا حديثاً عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قد رواه في كتاب التوحيد أيضاً، إذ سئل عليه السلام عن تفسير الآية «الرحمن على العرش استوى»(٣) فقال عليه السلام: استوى من كل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء.

والظاهر من هذه الرواية أنه استشهد بإطلاق العرش على العلم،

١- لم نقف على نص للشيخ المفيد وإنما نقلنا مضمون الترجمة.

٢- البقرة: ٢٥٥

٣- طه: ٥

ص: ٣٩

واستفاد منه أن نسبه جميع الأشياء إلى علم الله على سبيل الاستواء والتساوي، فليس شيء أقرب إليه من شيء.

ثم روى بعض الأخبار الواردة عن حمله العرش من الملائكة، وإذا لم يمكن تأويلها من الأخبار نفسها فلاننفى ظاهرها بل نقول «وما يعلم جنود ربك إلا هو» (١) وسبحانك ما أعظم ما نرى من خلقك، وما أصغر عظيمه في جنب ما غاب عنا من قدرتك.

ومع ذلك نقول: لا يجب الاعتقاد بهذه المعاني، ولا يحصل اليقين والاعتقاد لكل أحد بأخبار الآحاد.

وفي القسم الآخر من هذا الباب فسّر جملة العرش بالمعنى الثاني أي (العلم) ومن جملتهم بل أكملهم رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، وكل شيعي مؤمن بولاية الأئمة الإثني عشر عليهم السلام يعتقد بذلك، وقد أدلى المفيد في هذا الباب بدلوه فقال (٢) (العرش في اللغة هو الملك، والاستواء عليه هو الاستيلاء عليه، فأما الوصف للعالم بالعرش فهو في مجاز اللغة دون حقيقتها ... فأما العرش الذي تحمله الملائكة فهو بعض الملك، والأحاديث التي رويت في صفه الملائكة الحاملين للعرش، أحاديث آحاد وروايات أفراد لا يجوز القطع بها

١- المذثر: ٣١

٢- يحسن بنا أن نشير أن ما بين المعقوفين هو مقاطع من أقوال المفيد ذكرت مراعاة لترجمه الأصل لأن الكاتب لم يذكر من أقوال المفيد إلا عصارتها- المترجم.

ص: ٤٠

ولا العمل عليها) والله هو العالم.

الاعتقاد فى النفوس والأرواح

ناقش المفيد الصدوق فى بحث النفوس والأرواح، فأورد على كلام الصدوق حيث قال (اعتقادنا فى النفوس أنها هى الأرواح، وأنها الخلق الأول، وأنها خلقت للبقاء، وأنها فى الأرض غريبة وفى الأبدان مسجونه). فرد عليه بشده قائلا- (كلام أبى جعفر فى النفس والروح على مذهب الحدس دون التحقيق، ولو اقتصر على الأخبار ولم يتعاط ذكر معانيها كان أسلم له من الدخول فى باب يضيق عنه سلوكه). ثم ذكر المفيد لكل من النفس والروح أربعة معان لاتلاقى بينها لا فى الترادف ولا فى المفهوم.

ونحن نقول هنا محتملين: إنَّ الظاهر أن الصدوق أراد بالنفوس هنا ذوات الناس، أى الخصوصيه أو الامتياز ما بين هذا الإنسان وذاك الإنسان، وهذا هو المعنى الأول من المعانى الأربعة التى ذكرها المفيد (لنفس).

وبعبارة أخرى: إن نفس الإنسان وذاته روح، وفى قبال هذا المعنى ما قيل فى نفس الحيوان (١) وذاته: بأنها بدنه العنصرى الحى، فإذا لم نقل بأن الحيوانات لها روح بحسب طبيعتها ونفسها، أو روح أطلقها الصدوق على النفس، لاتصح على أى معنى من المعانى التى عرفها المفيد للنفس.

١- ورد التعبير فى أصل المقال بصيغه الجمع وقد استغنى المترجم بصيغه المفرد الداخلة عليها لام الجنس لأنها تدل على العموم، فاعلم. المترجم.

ص: ٤١

فإن معنى هاتين الكلمتين غير منحصر بهذا العدد من المعاني.

فقد قال المفيد (وأما الروح فعباره عن معان، أحدها: الحياه. والثاني: القرآن. والثالث: ملك من ملائكة الله تعالى. والرابع: جبرئيل عليه السلام.

مع أنه ورد في أحاديث كثيرة التعبير بالروح واريدها روح الإنسان، والمفيد نفسه أشار إلى أن الروح تطلق على سائر الملائكة أيضاً، وقال إضافه إلى ذلك- بصراحه-: (إن الأرواح بعد موت الأجساد على ضربين) مع أن هذا المعنى هو غير المعاني الأربعة التي ذكرها المفيد للروح.

وعنده ما في نقاش المفيد وإشكاله على الصدوق في ما يلي:

أولاً: في خلق الأرواح قبل الأجسام الذي يعتقد به الصدوق وفقاً لدلاله الروايات الكثيره عليه، وكأن المفيد أنكر ذلك حتى نسبه إلى القائلين بالتناسخ والحشويه من الشيعة الذين يقولون بأنّ الذوات الفعالة أو الأرواح مخلوقه في عالم الذر، واستدل على نفى كل ذلك بقوله: (ولو كان ذلك كذلك، لكننا نعرف نحن ما كنا عليه، وإذا ذكرنا به ذكرناه ولاخفى علينا الحال فيه).

وقد فسّر حديث الأرواح بالملائكة، واعترض على شيخه الصدوق بشده حتى قال: (والذي صرح به أبو جعفر في معنى النفس والروح هو قول التناسخيه بعينه! من غير أن يعلم أنه قولهم، فالجنايه بذلك على نفسه وعلى غيره عظيمه)(١).

ص: ٤٢

وينبغي أن ننوّه هنا قائلين: إنه وإن كانت حقيقة الروح والنفس والعقل وما بطن من وجود الإنسان، كسائر كثير من الحقائق الأخرى، ما تزال مجهولة، إلا- أنه ورد التصريح بخلق الأرواح قبل الأجساد في أحاديث كثيرة، ولما لم يكن للصدوق رحمه الله سبيل إلى ردها فقد أظهر اعتقاده بها، ولاعلاقه لهذا الاعتقاد بالتناسخ، لأن التناسخ هو عبارة عن تعلق الروح بالأجسام العنصرية المتعددة في هذه الدنيا، فهي تحلّ بعد فناء كل جسم بجسم آخر^(١)، وأن تظهر الحقيقة الواحدة في صور متعددة، وأن تنال في كل مرحلة جزء المرحلة السابقة من ثواب أو عقاب، مع أنّ خلق الأرواح قبل الأجسام، يعني تعلق الروح منحصرًا بجسم عنصري واحد، وهو غير الأرواح والأجسام الأخرى روحاً وجسماً.

وهذا المعنى ممكن في حد نفسه دون أن نكون في صدد إثباته، وإن كان عند مثل الصدوق ثابتاً فقد أخذه عن رجال كان لهم حذاقه وتتبع كامل للأخبار، ولا ينبغي قياسه على القول بالتناسخ!...

والبحث الآخر: ويظهر أنّ مناقشة المفيد الثانية للصدوق في مسأله بقاء الأرواح، حيث قال: (اعتقادنا أنها خلقت للبقاء ولم تخلق للفناء، لقول النبي صلى الله عليه وآله: (ما خلقتكم للفناء بل خلقتكم للبقاء، وإنما تنقلون من دار إلى دار وإنها في الأرض غريبه وفي الأبدان مسجونته) واعتقادنا أنها إذا فارقت الأبدان فهي باقية منعمه ومنها معذّبه إلى أن يردها الله عز وجل

١- ليس هذا رأى صاحب المقال بل هو زعم القائلين بالتناسخ. المترجم.

ص: ٤٣

بقدرته إلى أبدانها).

فاستدرك المفيد على هذا التعبير بقوله (ما ذكره من أن الأنفس باقية فعباره مدمومه ولفظ يضاد ألفاظ القرآن، قال الله تعالى «كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام»^(١)).

وفى استدراكنا على كلام الشيخ المفيد نقول: إن بقاء الأرواح بالجمله مستفاد من آيات القرآن، وفى مقام الجمع بين هذه الآيات والآية التى تمسك بها المفيد، يرد هذا الاحتمال، وهو أن الحكم أو الإخبار فى قوله تعالى (كل من عليها فان) يتعلق بمخلوقات الكره الأرضيه، ولا ينافى بقاء الروح بعد فناء ذات الإنسان بعد الموت، كما ورد التصريح بحياه الشهداء بعد الموت فى هذه الآية «ولاتحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون. فرحين بما آتاهم الله...»^(٢) وجاء التصريح فى بعض الآيات الأخرى، وكثير من الأخبار بحياتهم بعد الموت، وأن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام خاطباهم بعد الموت.

مضافاً إلى ذلك أن الشيخ الأعظم أبا عبد الله المفيد نفسه بين الحياه بعد الموت فى هذا الفصل، وأكد على ذلك فى الجمله، وفى كتابه أوائل المقالات أيضاً، فى مثل باب (القول فى احتمال الرسل والأنبياء والأئمه، الآلام وأحوالهم بعد الممات)، أبان المفيد حياه الأنبياء والأئمه عليهم السلام

١- الرحمن: ٢٦، ٢٧

٢- آل عمران: ١٦٩

ص: ٤٤

بعد الموت، واستشهد بهذه الآية «ولاتحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً» واستشهد في قصه مؤمن آل فرعون بالآية (قيل ادخل الجنة قال ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربّي وجعلني من المكرمين)^(١)، وأكد على هذا المعنى أيضاً في المسألة ٢٤ من (المسائل العكبرية)، وصرّح بحياة الروح في أبواب (القول في أحوال المكلفين) و (القول في نزول الملكين) و (القول في تنعيم أصحاب القبور) أيضاً.

وعلى هذا فالظاهر أن مراد المفيد هو:

أولاً: أن أرواح الجميع في البرزخ لا تنتقل إلى حال الثواب أو العقاب، وهو في قبال جماعه يقولون: إن أرواح المؤمنين تحيا في البرزخ جميعاً، وأما من لم يمتخضوا الإيمان أو الكفر فتندم أرواحهم.

وثانياً: كل الأرواح تفنى وتندم بحكم الآية «كل من عليها فان. ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام».

وكما يستفاد من كلامه في باب (المسألة في القبر) أنها تحيا هناك، حيث قال (وهذا يدل على أنه تعالى يحيى العبد بعد موته للمسألة، ويديم حياته لنعيم إن كان يستحقه، أو لعذاب إن كان يستحقه)^(٢).

وبديهي أنه لا الاعتقاد بأن الأرواح تفنى، ولا الاعتقاد بأن الأرواح لا تفنى، لا يصطدم بالبرهان العقلي على استحالتها، وينبغي استفادة ذلك

١- ي- س: ٢٦

٢- تصحيح الاعتقاد ص ٧٩ ط قم.

ص: ٤٥

من دليل النقل، ومسلك المحدثين في هذا الباب - طبعاً - هو أكثر مظنه للاعتماد، وتصريحهم بالبقاء أدعى للاطمئنان، وإن كان لا يصح الاعتماد على التقليد في مثل هذه المسائل، لأنه لا يكون موجباً لعلم ولا لعمل.

وأكثر الكلمات - كما يظهر - متفق على أن الأرواح باقية إلى يوم القيامة، فإما هي في العذاب والنقمة، أو الثواب والنعمة، والحديث المعروف «القبر روضه من رياض الجنة، أو حفره من حفرات النيران» يشير إلى هذا المعنى.

وقال المفيد في باب (في ما يوصف به الموت

): «الدنيا سجن المؤمن، والقبر بيته، والجنة مأواه، والدنيا جنة الكافر، والقبر سجنه، والنار مأواه».

الاعتقاد في الموت

اعتراض المفيد على الصدوق في باب الاعتقاد في الموت فقال: «ترجم الباب بالموت، وذكر غيره، وقد كان ينبغي أن يذكر حقيقة الموت، أو يترجم الباب بمآل الموت، وعاقبه الأموات» (١) إلا - أن أبا جعفر عنون الباب بالاعتقاد بالموت لبحقيقه الموت حتى يرد عليه هذا الاعتراض من قبل المفيد، كما أن قصده في بعض الأبواب الأخرى لم يكن بيان الحقيقة، مثل باب النفوس والأرواح.

١- تصحيح الاعتقاد ص - ٧٤ ط قم.

ص: ٤٦

وأما التعريف الذي ذكره المفيد للحياه وهو «ما كان بها النمو والإحساس، وتصح معها القدره والعلم»، فليس تعريفاً لحقيقه الحياه أيضاً، بل هو تعريف لأثر الحياه وحقيقه الحياه، حسب اعتقاد بعض من الأمور المجهوله أيضاً.

وبناءً على هذا فإن تعريف الموت بأنه «ما استحاله معه النمو والإحساس» ليس تعريفاً لحقيقه الموت أيضاً، نعم لو قلنا: إن الموت: هو انعدام الإحساس واستحاله النمو والعجز عن الحركة، والحياه: هي النمو والإحساس أنفسهما، فقد عرفنا لفظي الحياه والموت ظاهراً دون حقيقتهما.

وأما ما قاله أبو عبد الله المفيد: (وليس يميت الله عبداً من عبده إلا وإماتته أصلح له من بقائه، ولا يحييه إلا وحياته أصلح له من موته، وكل ما يفعله الله تعالى بخلقه فهو أصلح لهم وأصوب في التدبير)، فمراده غير واضح عندنا، وبديهي أن (كل ما يفعله الله تعالى بخلقه فهو أصلح لهم وأصوب في التدبير)، فهو مسلم وثابت في نظام (الكل) وكل النظام، ولا ريب فيه، والإحياء والرزق والخلق ومثل هذه الأمور التي تعطى، هي في صالح العباد جميعاً.

أما إذا كانت (إماتة العبد) المقصود منها الإماتة عند الأجل المسمى، فهذه هي الإماتة التي في صالح العبد، ولكن إذا اريد بها ما يشمل غير الأجل المسمى، أيضاً من أسباب يحصل بها الموت كالقتل ظلماً مثلاً

ص: ٤٧

فتصور هذه الإماته فى صالح العبد هو فى منتهى الإشكال!.

ومما لا ريب فيه، أنه قد قدر فى نظام الخلق أن يحصل الموت بالأسباب العدوانية أيضاً، والمصلحة الكلية تقتضى ذلك، أما أن المصلحة الشخصية تقتضى ذلك أيضاً فهذا مشكل جداً... وأكثر إشكالا من ذلك أن يقال أو يحكم: بأن جميع الهالكين بالحوادث المختلفه من زلازل، أو حوادث دهس، أو انهدام، أو غرق أو افتراس حيوان، كل ذلك من مصلحة الشخص، فذلك محل تأمل حتى لو قلنا: بأن الله يتدارك الضرر الوارد على الشخص، فإن نسبه مثل هذه الإماته إلى الله تختلف عن نسبه الشرور والسيئات إليه تعالى...

ويبدو أنه وإن كان الموت بسبب ارتكاب القتل وتأثير فعل القاتل فى القتل، مقررأ فى نظام كل العالم الذى هو خلق الله وفعله، إلا أن هذا الفعل ينسب إلى الفاعل، وإن كان الفعل صادراً من الفاعل بالقدره التى منحها الله، وكان تأثيره أيضاً وفقاً للنظام الذى قرره الله سبحانه.

لا يقال: فما تقولون إذا فى معنى قوله تعالى: «يحيى ويميت»؟.

والجواب: أن جريان الموت والحياء فى الكائنات على الدوام، فى جسم الإنسان، وفى خلايا الإنسان والحيوانات وجميع الموجودات الحيه، حتى النباتات، فالأرض تحيا بالربيع ثم تموت فى فصلى الصيف والخريف تدريجاً، والله يميته ويحييها بحكم الآيه الكريمه (واعلموا أن الله يحيى)

ص: ٤٨

الأرض بعد موتها(١) إن آثار إمامته الله وإحياءه واسعه وكثيره إلى درجة لا يتم شرحها وبسطها بكتابه مجلدات كثيرة! كما أن أسرار هذا الإحياء والإماتة في غايه من الغموض والكثرة إلى درجة يجد البشر نفسه معها- على الرغم من جده واجتهاده وبحثه في كائنات هذا العالم- ما يزال في المرحلة الابتدائية من الدراسة، وفي صفها الأول.

فالله سبحانه المميت والمحيي وهو يميمت ويحيي، ولكن الفلاح مثلا- ينثر حب الحنطة أو البذور الأخرى ويحرث الأرض ويسقيها، والله هو الذي ينمي الزرع وهو الزارع الحقيقي كما قال سبحانه في كتابه (أفأرأيتم ما تحرثون؟ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون؟)(٢)

ولكن هناك فرقاً بين من ينثر الحب ويحرث الأرض أو يغرس الشجر، وإن كان الله ينمي كل ذلك، ويهبه النضرة والخضرة، ويؤنعه بالأزهار والأثمار ... وبين من يهلك الحرث ويحرقه ويقطع الشجر، فهذا الأمر وإن كان بسبب القوة التي منحها الله إياه، وما أودعه من أثر في الآلات، لكن ذلك لايسند إلى الله تعالى ولايكون في صالح العبد دائماً.

وعلى كل حال فنحن لانسهب في الكلام، خوفاً أن ننتهي إلى الخوض في قدر الله المنهى عنه، ونأتمر مطيعين أمر القائل عليه السلام: إذا بلغ الكلام إلى الله فأمسكوا.

١- الحديد: ١٧

٢- الواقعة: ٦٤

المسألة في القبر

يبدو أن هذين العلمين متفقان في المسألة في القبر وإن كان الشيخ أبو عبد الله المفيد بين ذلك بتفصيل أكثر، وبما أن أبا عبد الله لم يعترض على أبي جعفر الصدوق في أمر (الرجعه)، فيبدوا أنه متفق معه، كما أنه لم يعلق على الأبواب التالية (البعث بعد الموت) و (الحوض) و (الشفاعة) و (الوعد والوعيد) و (ما يكتب على العبد).

وفي مسأله العدل جاء كلام أبي عبد الله ببيان وافٍ وشرح كافٍ مكملًا ومتممًا لكلام أبي جعفر رحمه الله.

الاعتقاد في الأعراف

وفي باب (الأعراف) أيضاً لا يوجد اختلاف كبير بين وجهتي نظر الصدوق والمفيد، سوى ما قاله الصدوق في الأعراف: إنه (سورٌ بين الجنة والنار)، أما المفيد فقال: قد قيل: إن الأعراف جبل بين الجنة والنار، وقيل: أيضاً إنه سورٌ بين الجنة والنار.

فالاختلاف بينهما إن وجد، فهو من حيث الإيجاز والتفصيل، وكلام المفيد في ذيل هذا الباب في منتهى الكمال إذ قال (وكل ما ذكرناه جائز في العقول وقد وردت به أخبار والله أعلم بالحقيقه من ذلك، إلا أن المقطوع به في جملته أن الأعراف مكان بين الجنه والنار، يقف فيه من سميناه من حجج الله تعالى على خلقه، ويكون به يوم القيامة من المرجئين

ص: ٥٠

لأمر الله، وما بعد ذلك فالله أعلم بالحال فيه) (١)

وفى (باب الصراط) كلام كل منهما قريب من الآخر بل موافق للآخر، قدس الله سرهما.

الاعتقاد في العقبات

خلاصه رأى الشيخ أبى جعفر الصدوق فى العقبات على طريق المحشر أنها «اسم كل واحدٍ منها اسم على حده، اسم فرضٍ أو أمر أو نهى، فمتى انتهى الإنسان إلى عقبه اسمها الفرض وكان قصّر فى ذلك الفرض حبس عندها وطولب بحق الله، فإن خرج منها بعمل صالح قدّمه أو برحمه تداركه، نجا منها إلى عقبه اخرى، فلا يزال يدفع من عقبه إلى اخرى، فإن سلم من جميعها انتهى إلى دار البقاء، وإن لم ينجه عمل صالح ولا أدركته من الله تعالى رحمته، زلت به قدمه عن عقبه فهوى فى نار جهنم، (نعوذ بالله منها)» (٢).

ثم قال: (وهذه العقبات كلها على الصراط، اسم عقبه منها الولايه، يوقف جميع الخلائق عندها، فيسألون عن ولايه أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام من بعده، فمن أتى بها نجا وجاز، ومن لم يأت بها بقى فهوى الخ...).

١- التصحيح للمفيد ص ٨٦ ط قم.

٢- مقاطع من أقوال الصدوق فى باب الاعتقاد فى العقبات.

ص: ٥١

أما خلاصه رأى المفيد هى قوله (ليس المراد بها جبال فى الأرض تقطع، وإنما هى الأعمال شبهت بالعقبات، وجعل الوصف لما يلحق الإنسان فى تخلصه من التقصير فى طاعه الله تعالى كالعقبه التى يجهد صعودها وقطعها)، واستشهد بقول الله تعالى (فلا اقتحم العقبه وما أدريك ما العقبه فكُّ رقبه) (١) وقال أمير المؤمنين عليه السلام «إن أمامكم عقبه كؤودا، ومنازل مهوله، لابد من الممر بها، والوقوف عليها، فإما برحمه من الله نجوتم وإما بهلكه ليس بعدها انجبار».

ونقول تعقيباً على ذلك، إن استظهار أبى عبد الله المفيد لطيف فى حد نفسه، إلا أنه غايه ما يمكن أن يقال هنا: إن استظهار الشيخ أبى جعفر لا يرجح عليه، وكل على استظهاره! لكن الاستدلال على ذلك، بالاستناد إلى ما ظنه الحشويه، وأن الحكمه لا تقتضى هذه العقبات، ولا وجه لخلق عقبات تسمى بكذا وكذا... فذلك موقف على إحاطه الإنسان بجميع الحكم من الأفعال الإلهيه، والمعيار هنا هو أولاً: وجود خبر معتبر وصحيح، ثانياً: الترجيح العرفى لأحد الاستظهارين. والله سبحانه هو العالم.

فى باب الحساب والميزان

إشاره

لا يظهر فى هذا الباب اختلاف بين هذين العالمين العلمين أيضاً، إلا أن

ص: ٥٢

الشيخ أبا عبد الله فى كتابيه تصحيح الاعتقاد و أوائل المقالات قال:

«بأن الحساب هو المقابلة بين الأعمال والجزاء عليها والمواقفه للعبد على ما فرط»،

وقال:

«الكفار حسابهم وعقابهم على حسب الاستحقاق، ويوفى المؤمنون أجرهم بغير حساب».

وقال: وليس هو (أى الحساب) كما ذهب العامه إليه من مقابله الحسنات بالسيئات والموازنه بينهما، على حسب استحقاق الثواب والعقاب عليهما، إذ كان التحابط بين الأعمال غير صحيح.

وأنكر ما ذهب إليه أهل الحشو من أن فى القيامة موازين كموازين الدنيا، لكل ميزان كفتان توضع الأعمال فيها، إذ الأعمال أعراض والأعراض لا يصح وزنها. وبديهي أن مطالب هذه المقوله مصدرها السمع، وهى تستفاد من ظواهر القرآن والأحاديث الشريفه، ويمكن أن يكون المراد من وزن العمل هو وزن المثال، كما هو مذكور فى باب تجسم الأعمال، وهى أمور خفيت حقائقها علينا، فلا يمكن إنكارها بمثل قوله: «الأعمال أعراض والأعراض لا يصح وزنها».

وإجمالاً: ما يمنع أن تكون هناك موازين توزن فيها الأعمال ليعلم موافقتها من مخالفتها للأوامر والنواهي، وليوزن صاحب العمل، أو العمل نفسه مع سجل العمل وصحائف الأعمال، وقد وردت عندنا فى باب تجسم الأعمال روايات تقول: بتجسم العمل الذى يقول: إنه عرض، فيبدو فى صورته حسنه جميله، وإليه أشارت الآية الكريمه (فمن يعمل

ص: ٥٣

مثقال ذره خيراً يره(١).

ويحتمل أن يكون المراد منه أن العمل نفسه يحفظ، كما يلاحظ اليوم في التلفاز، مع أن صاحب العمل ترك مكانه مثلاً، أو مات.

ويحتمل أن يكون المراد منه سجل الأعمال، أو يكون المراد جزاء العمل والثواب، أو العقاب عليه. فكل هذه الأمور محتملة، ولا ينبغي أن يقال: إن الصوت لا يسمع في ذلك العالم، مع أنه قد أمكن سماعه في هذا العالم.

والخطأ الذي وقع فيه بعض المتكلمين هو أن هذه الأمور التي أخبر عنها الوحي والنبى صلى الله عليه وآله، جعلوها محلاً للمناقشة والرفض والقبول بسلسله من المعلومات الناقصة عندهم، ثم أرادوا أن يزنوا الأشياء الضخمة الهائلة، بميزان توزن فيه الأشياء اليسيره، شأن من يريد أن يزن الكرات والمجرات بميزان أعده للبطيخ مثلاً، أو العكس من ذلك، كمن يزن الذهب بميزان توزن فيه الصخور والجبال!!

وعلى كل حال فإن الصدوق والمفيد كليهما متفقان على أن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمه من أهل بيته عليهم السلام هم المتولون أمر الحساب.

الاعتقاد في الجنة والنار

وجهتا نظر هذين العلمين متقاربتان في كتابيهما، في ما يتعلق بالجنة

ص: ٥٤

والنار، وفي كل من الكتابين تفاصيل لم يذكر بعضها في الكتاب الآخر، فما هو ثابت من هذه التفاصيل بموجب الآيات والأخبار الصحيحة فهو حق وإن لم يجب الاعتقاد به، لكن إنكاره بل الشك فيه بعد الاطلاع على موارده ومصادره غير جائز.

والأمر الذي لا يوافق الشيخ المفيد فيه أبا جعفر الصدوق هو أن الصدوق جعل أهل الجنة أنواعاً (على مراتب منهم المتنعمون بتقديس الله وتسييحه وتكبيره في جملة ملائكته الخ...)، ورد ذلك المفيد بقوله: (وقول من زعم أن في الجنة بشراً يلتذ بالتسبيح والتقديس من دون الأكل والشرب، قول شاذ عن دين الإسلام، وهو مأخوذ من مذهب النصارى الذين زعموا أن المطيعين في الدنيا يصيرون في الجنة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون ولا ينجسون) ثم عقب على ذلك مستشهداً بآيات من الكتاب العزيز كقوله تعالى (اكلها دائم وظلها تلك عقبى الذين اتقوا) (١) وقوله تعالى (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون. هم وأزواجهم في ظلل على الأرائك متكئون) (٢) وغير ذلك من الآيات ... ومثل هذه الآيات كثير في القرآن، وما قاله المفيد أوفق بمدلول هذه الآيات.

ولاريب أن التنعم بهذه النعم غير مناف للالتذاذ بحصول القرب الإلهي، وبلوغ الثواب ومجالسه الأنبياء والأئمة الطاهرين والمقربين ... والله أعلم.

١- الرد: ٣٥

٢- ي- س: ٥٥، ٥٦

ص: ٥٥

الاعتقاد في كيفية نزول الوحي

ما قاله الشيخ أبو عبد الله المفيد في حقيقه الوحي ونزوله، أكثر قبولاً ومتانة مما قاله الشيخ أبو جعفر الصدوق

فالوحي والعلاقه القائمه بين الله سبحانه والمصطفين من عباده لحمل رسالته إلى الناس حقيقةً إظهارُ العجز عن إدراكها، والاكتفاء بمعرفتها عن طريق آثارها، خير من إظهار وجهه النظر في حقيقتها، فالأمور التي تعرف بالآثار فحسب، أو تعرف بإخبار الأنبياء، كثيره، ولا يلزم أن تكون منحصره بالوحي ... وقد عرّف الشيخ المفيد الوحي قائلاً (قد يطلق على كل شيء قصد به إفهام المخاطب على السر له عن غيره، والتخصيص له به دون سواه).

الإعتقاد في نزول القرآن

رأى الشيخ أبي عبد الله المفيد في هذا الباب، أرجح وأقوى من رأى شيخه الصدوق وملخص ما قاله الشيخ المفيد: أن نزول القرآن جملة في بدء البعثة مع وجود آيات كقوله تعالى (قد سمع الله) (١)، أو قوله (لقد سمع الله) (٢)، أو الآيات النازلة في مناسبات خاصه ونزولها قبل تلك المناسبات، لا ينطبق معانيها، ولو كانت هناك روايه صحيحه معتبره،

١- المجادل: ١

٢- آل عمران: ١٨١

ص: ٥٦

فينبغي حملها على معنى يوافق هذه الآيات، لأن حمل الحديث على خلاف الظاهر أولى وأهون من حمل القرآن على خلاف الظاهر.

الاعتقاد في مَبْلَغ القرآن

لم يصف الشيخ أبو عبد الله المفيد في هذا الباب شيئاً على ما قاله أبو جعفر الصدوق ويبدو أنه متفق معه في أن القرآن النازل على رسول الله صلى الله عليه وآله، هو هذا الذي (ما بين الدفتين)، وأنه وافقه في سائر الأمور الأخرى هنا.

الإعتقاد في الأنبياء والرسل والحجج والملائكة

اتفق هذان العلمان الجليلان اتفاقاً تاماً في الاعتقاد بالأنبياء والرسل والحجج والملائكة، وفي عدد الأنبياء والأوصياء والأئمة الطاهرين عليهم السلام إلى خاتم الأئمة ومنفذ الأئمة مولانا وسيدنا المهدي المنتظر أرواح العالمين له الفداء، ولاشبهه ولا كلام في ذلك ...

الإعتقاد في العصمة

قال أبو جعفر الصدوق في باب الاعتقاد بالعصمة:

«اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة أنهم معصومون، مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنباً، لا صغيراً ولا-كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم

ص: ٥٧

فقد جهلهم. واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل امورهم وأواخرها، لا يوصفون في شىء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل» (١).

لكن يستفاد من كلام أبى عبد الله المفيد أن الأنبياء جميعهم والأئمة الطاهرين معصومون وموصوفون بالكمال حال النبوه والإمامه، إذ قال (والأنبياء والأئمة من بعدهم معصومون في حال نبوتهم وإمامتهم، من الكبائر كلها والصغائر، والعقل يجوز عليهم ترك مندوب إليه على غير التعبد للتقصير والعصيان، ولا يجوز عليهم ترك مفترض، لأن نبينا صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من بعده كانوا سالمين من ترك المندوب والمفترض قبل حال إمامتهم وبعدها) (٢).

ومع أنه صرح بأنهم «لم يكن لهم قبل أحوال التكليف أحوال نقص وجهل، فإنهم يجرون مجرى عيسى ويحيى في حصول الكمال لهم مع صغر السن...»، وقال (هذا أمر تجوزه العقول ولا تنكره، وليس إلى تكذيب الأخبار سبيل) إلا أنه قال (والوجه أن نقطع على كمالهم عليهم السلام في العلم والعصمه في أحوال النبوه والإمامه، ونتوقف في ما قبل ذلك وهل كانت أحوال نبوه وإمامه أم لا؟ ونقطع على أن العصمه لازمه منذ أن أكمل الله تعالى عقولهم إلى أن قبضهم...».

١- اعتقادنا ص - ٧ - ط قم.

٢- تصحيح الاعتقاد، ص ١٠٧.

ص: ٥٨

وينبغي أن ننوّه موضحين بأن هذا الكلام مخالف لضروره المذهب والأحاديث المتواتره، فالشيعة متفقون على أن النبي صلى الله عليه وآله قبل بعثته، والأئمة عليهم السّلام قبل تكليفهم بالقيام بمسؤوليه الإمامه، كانوا في مقام العصمه وكمال الصفات الإنسانيه. وما ذكره قدس سره لا ينسجم، وقداسه مقام خاتم الأنبياء الرفيع صلى الله عليه وآله الذي وصفه أمير المؤمنين عليه السلام بما كان عليه قبل بعثته.

وفي اعتقاد كل شيعي ومن جملتهم أبو عبد الله المفيد نفسه أن أمير المؤمنين عليه السّلام كان معصوماً في عصر النبي صلى الله عليه وآله، وإن كانت مسؤوليه الإمامه مناطه بشخص رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان أمير المؤمنين عليه السلام مؤهلاً لكل ما يستلزم الإمامه معصوماً.

وكذلك الحال بالنسبه للحسن عليه السلام فقد كان في عهد أبيه معصوماً مؤهلاً لمستلزمات الإمامه. ومثله أخوه الحسين عليه السلام في عهد أبيه أمير المؤمنين عليه السلام وأخيه الحسن عليه السلام، حيث كان معصوماً مؤهلاً لخصائص الإمامه ومستلزماتها وهكذا سائر الأئمه عليهم السّلام كانوا معصومين مؤهلين للإمامه قبل إمامتهم ...

والأحاديث الداله على هذه العقیده تفوق حد التواتر، مضافا الى أنه تترتب عقلا على عدم عصمه النبي والإمام قبل النبوه والإمامه نفس المفاصد التي تترتب في حال النبوه والإمامه لو قيل بعدم عصمتهم.

ولا يجوز شرعاً ولا عقلاً التفكيك أو الفصل بين هاتين الحالتين وقبول

ص: ٥٩

النبوه وإمامه أصحاب السوابق السيئه، وليس من حقنا أن نُسِيء إلى ساحه المفيد القدسيه، لكن الشيخ الصدوق لو قدّر له أن يواجهه في عالم ما من العوالم وعاتبه على كلماته، لقال له: سعه اطلاعك على العلوم الإسلاميه ومعارف أهل البيت، لكنك وقعت في هذا الخطأ!

وعلى كل حال فنحن نقر بعظمه هذين العلمين، ونقول: العصمه عن الخطأ لمن أعطاهم الله تعالى هذه الحاله القدسيه من أنبيائه والأئمه الطاهرين والملائكه عليهم السلام و الجواد قد يكبوا.

الاعتقاد في نفى الغلو والتفويض

لا يوجد اختلاف جوهري في هذا البحث بين هذين العلمين، في نفى الغلو والتفويض، لكن تدارك الشيخ المفيد البحث السابق، وأورد على الصدوق في قوله

(علامه المفوضه والغلاه وأصنافهم، نسبتهم إلى مشايخهم وعلمائهم، القول بالتقصير).

فقال المفيد: ليس نسبه هؤلاء القوم إلى التقصير علامه على غلو الناس، الخ ... ثم قال: وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله، لم نجد لها رافعا في التقصير، وهي ما حكى عنه أنه قال (أول درجه في الغلو، نفى السهو عن النبي والإمام) ثم قال المفيد (فإن صحت هذه الحكاياه عنه فهو مقصر مع أنه من علماء القميين ومشيختهم).

وعقب ذلك بقوله (وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون

ص: ٦٠

تقصيراً ظاهراً فى الدين، وينزلون الأئمة عليهم السّلام عن مراتبهم ويزعمون أنهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينيه، حتى ينكت فى قلوبهم، ورأينا من يقول: إنهم ملتجئون فى حكم الشريعة إلى رأى والظنون، ويدعون مع ذلك أنهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذى لا شبهه فيه).

ثم قال: ويكفى فى علامه الغلو نفى القائل به عن الأئمة، سمات الحدوث، وحكمه لهم بالالهييه والقدم إلى أن قال: ولا يحتاج مع ذلك إلى الحكم عليهم وتحقيق أمرهم بما جعله أبو جعفر (الصدوق سمه للغلو على كل حال)(١).

الإعتقاد فى الظالمين

لم يستدرك الشيخ المفيد فى هذا الباب، على الشيخ أبى جعفر الصدوق ويظهر أن وجهتى نظرهما متحدتان.

الإعتقاد فى التقيه

فى فصل التقيه التى تعرض لها أبو جعفر بإجمال، فصل الشيخ أبو عبد الله فيها، وكما قال الشيخ المفيد: فإنه لا يجوز كتمان الحق بصوره مطلقه، والصدوق وإن لم يصرح بذلك إلّا أن مراده هذا المعنى نفسه أيضاً.

وبديهى إذالم يكن موجب للتقيه ولا ضروره فى الأمر، ولا يجوز حينئذ

ص: ٦١

إنكار الحق وترك إظهاره، وجميع أدله التقيه في القرآن والأحاديث تدل على هذا التفصيل، ومعنى ما يقال: إن التقيه ثابتة والعمل بها واجب حتى ظهور المهدي أرواحنا له الفداء، هو أنه قد تحصل ضرورات أو أخطار قبل ظهور المهدي سلام الله عليه توجب التقيه أو تجيزها وذلك ممكن، لكن بعد ظهوره حيث يظهر الله الإسلام والإيمان على الدين كله وينتشر ذلك في العالم وبحكم قوله تعالى (يبدل الله المؤمنين من بعد خوفهم أمناً) (١) فلا وجود للخوف حينئذ، فلا يبقى موضوع للتقيه.

الإعتقاد في آباء النبي صلى الله عليه وآله

اتفق كلا-العلمين على أن آباء النبي صلى الله عليه وآله موحدين مؤمنين، وكما قال المفيد: إجماع عصابه الحق على هذا الاعتقاد، وكذلك اتفقا على إيمان أبي طالب وآمنه ام النبي صلى الله عليه وآله وإن لم يصرح الشيخ المفيد بذلك.

الإعتقاد في العلوية

اختلف نظر هذين العالمين العلمين الجليلين في تفسير الآية الكريمة (قل لا- أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (٢) حيث فسر الصدوق كلمه (إلا) في الآية بمعنى الإستثناء، لكن المفيد جعل كلمه (إلا) بمعنى لكن،

١- النور: ٥٥

٢- الشورى: ٢٣

ص: ٦٢

فيكون مفاد الصدوق بناءً على هذا أن النبي صلى الله عليه وآله قال لأئمة: لا أطلب منكم أجراً غير موده القريب، أو قال على مبنى الشيخ المفيد: إني لا أطلب منكم أجراً، وإنما أطلب منكم أو أوجب عليكم الموده في القريب.

وقد قال المفيد: لا يصح القول بأن الله تعالى جعل أجر نبيه موده أهل بيته عليه السلام ولا أنه جعل ذلك من أجره عليه السلام، لأن أجر النبي صلى الله عليه وآله في التقرب إلى الله تعالى هو الثواب الدائم وهو مستحق على الله تعالى في عدله وجوده وكرمه، وليس المستحق على الأعمال يتعلق بالعباد لأن العمل يجب أن يكون لله تعالى خالصاً، وما كان لله فالأجر فيه على الله تعالى دون غيره. هذا مع أن الله تعالى يقول (يا قوم لا أسألكم عليه أجراً إن أجرى إلا على الذي فطرني) (١) فلو كان الأجر على ما ظنه أبو جعفر في معنى الآيه لتناقض القرآن ثم قال فيكون قوله (قل لا أسألكم عليه أجراً) كلاماً تاماً، ويكون قوله (إلا الموده في القريب) كلاماً مبتدأ إلخ... (٢)

لكن الظاهر أن الجملتين مسوقتان للترغيب في (الموده في القريب) وليست الجملة الأولى (لا أسألكم عليه أجراً) لعدم سؤال الأجر، بل مقدمه وتمهيد لبيان مفاد الجملة الثانية، فهي بمعنى أني لا أريد منكم أجراً قبال حق الرسالة العظيم عليكم سوى الموده في القريب، ولما كانت

١- هود: ٥١

٢- تصحيح الإعتقاد ص ١١٨

ص: ٦٣

الجملتان مترابطتين فلا تهافت بينهما.

وأما (قول المفيد) بأن الرسالة لكونها عملاً لله فأجرها على الله، فجوابه أنه لازم أداء هذا العمل لله هو إثبات الحق لرسول الله على أمته، والأمة مسؤوله أيضاً أن تؤدي ما عليها من الحق، لذا فقد كلفت هذه الأمة عرفاً وترغيباً لأداء حق الرسالة بموده ذوى القربى من أهل بيت محمد صلوات الله عليهم أجمعين ...

وعلى كل حال، فينبغى أن يعالج هذا الكلام برؤيته فى التفسير، لكن ما ينبغى الإشارة إليه وبناءً على التفسيرين ووفقاً لما ورد فى الروايات الكثيرة فإن المراد بالقربى هو قربى رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد اتفقت وجهتا نظر الصدوق والمفيد على ذلك.

الإعتقاد فى الأخبار المفسره والمجمله

لا يوجد فى هذا الباب نقاش بين الصدوق والمفيد، إلا أن الظاهر اتفاقهما على أن الأخبار المفسره حاكمه على الأخبار المجمله.

الإعتقاد فى الحظر والإباحه

قال الصدوق فى هذا الباب (الأشياء كلها مطلقه حتى يرد فى شىء منها نهى) وخلاصه جواب الشيخ المفيد المتين: أنه ليست الأشياء كلها مطلقه ومحكوم به بالإباحه فالأشياء فى أحكام العقول على ضربين:

أحدهما: معلوم حظره بالعقل ... كالظلم والسفه والعبث. والضرب

ص: ٦٤

الآخر: وهو ما ليس للعقل فيها حكم، فهذه القاعده جاريه فى هذا الضرب.

ولكن يمكن أن يقال: إن رأى الصدوق يوافق هذا رأى أيضاً وتعبيره إنما هو بلحاظ أن كل ما قبّحه العقل وويّخ عليه فاعله فقد نهى عنه الشارع، لذا بوسعنا أن نقول: الناس أحرار فى جميع الأمور، إلا ما ورد النهى عنه.

الإعتقاد فى الأخبار الواردة فى الطب

فى باب (الأخبار الواردة فى الطب) أيد الشيخ أبو عبد الله شيخه أبا جعفر الصدوق وأضاف قسمًا آخر على هذه الأحاديث التى ذكرها الشيخ أبوجعفر ... غايه ما فى الأمر أن الشيخ المفيد قال: الطب صحيح والعلم به ثابت وطريقه الوحي وإنما أخذه العلماء عن الأنبياء ... إلخ.

ولكن الظاهر أنه وإن لم يكن هناك سبيل إلى نفى أن (الطب وتعلمه إنما هو من تلقين الأنبياء) إلا أن القول بأن علم الطب كله من السماء مخالف للتجربه والحس. فالبشر وقف على الطب الذى هو واحد من العلوم الكثيره والصناعات التى تعلمها بذكائه واستعداده وتجاربه، وإن قلنا بجواز الإقتباس فى بعض موارد وأقسامه من الأنبياء والوحي فى ما مضى، أو فى ما سيأتى من الزمن.

ص: ٦٥

الإعتقاد فى الحديشين المختلفين

لقد أشبع هذا الموضوع بحثاً وتفصيلاً فى باب التعادل والترجيح فى الأصول، لذا فقد ارتأينا أن لائلج هذا البحث الذى تعرض له هذان العلمان الجليلان بل نحيل تحقيق مطلبه إلى مراجعه أصول الفقه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاه والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين واللعن على أعدائهم أجمعين

٧ جمادى الأولى ١٤١٣ لطف الله الصافى

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
 هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
 الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرهما أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى توفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
 تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
 تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
 الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازي العلمية والجامعات
 توسيع عام لفكرة المطالعة
 تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
 إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
 الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
 العرض العلمى البحت للمصادر والمعلومات
 الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
 من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتيّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩